الأصول المرفوضة

د. محمد بن ناصر الشهري
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية
جامعة الملك خالد بأبها

ملخص البحث :

من الجوانب التي لم تدرس بشكل كاف - برغم أن كثيراً من النحويين قد أشاروا إليها في مواطن شتى من كتبهم - ظاهرة أطلقوا عليها أسماء متقاربة ؛ كان من أبرزها وأكثرها استعمالا : الأصول المرفوضة . والمراد بالأصول المرفوضة عند النحويين : هي الحالة التي كانت عليها بنية كلمة ما ، أو تركيب معين ، من حيث : حال العامل ، كلزوم حذفه ، أو المعمول ، كالعمل في معمول معين ، ككونه متصلا مثلا ، أو مفرداً أو جمعاً ، ومن حيث نوع العمل ، كالرفع أو النصب ، وقد جرى الاستعمال واستمر بخلاف ذلك، ثم نرى العرب عادوا إلى ذلك الأصل في بعض المواضع. وقد عقدت العزم على الشروع في دراستها لما لهذا الموضوع من صلة قوية بقضية مهمة هي : بيان الأصل الذي كان عليه كثير من الأنماط النحوية ، كبيان أصل بنية بعض الألفاظ ، وبيان نوع عمل وحقيقة بعض العوامل وبيان حالة بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول . كما أنه يلقي الضوء على قضية مهمة، وهي قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاؤه الرئيسة من عامل ومعمول ، ونوع العامل ، والعمل . وأيضاً لما في دراسته من بيان الراجح في كثير من المسائل التي فيها خلاف ؛ فيكون في الاعتداد بالأصول المرفوضة أساس ومعيار لبيان الراجح من المرجوح .

الأصول المرفوضة

د. محمد بن ناصر الشهري
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية
جامعة الملك خالد بأبها

ملخص البحث :

من الجوانب التي لم تدرس بشكل كاف ـ برغم أن كثيراً من النحويين قد أشاروا إليها في مواطن شتى من كتبهم ـ ظاهرة أطلقوا عليها أسماء متقاربة ؛ كان من أبرزها وأكثرها استعمالا : الأصول المرفوضة . والمراد بالأصول المرفوضة عند النحويين : هي الحالة التي كانت عليها بنية كلمة ما ، أو تركيب معين ، من حيث : حال العامل ، كلزوم حذفه ، أو المعمول ، كالعمل في معمول معين ، ككونه متصلا مثلا ، أو مفرداً أو جمعاً ، ومن حيث نوع العمل ، كالرفع أو النصب ، وقد جرى الاستعمال واستمر بخلاف ذلك، ثم نرى العرب عادوا إلى ذلك الأصل في بعض المواضع. وقد عقدت العزم على الشروع في دراستها لما لهذا الموضوع من صلة قوية بقضية مهمة هي : بيان الأصل الذي كان عليه كثير من الأنماط النحوية ، كبيان أصل بنية بعض الألفاظ ، وبيان نوع عمل وحقيقة بعض العوامل وبيان حالة بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول . كما أنه يلقي الضوء على قضية مهمة، وهي قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاؤه الرئيسة من عامل ومعمول ، ونوع العامل ، والعمل . وأيضاً لما في دراسته من بيان الراجح في كثير من المسائل التي فيها خلاف ؛ فيكون في الاعتداد بالأصول المرفوضة أساس ومعيار لبيان الراجح من المرجوح .

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد :

فإن اللغة العربية لغة عميقة التكوين ، محكمة البناء ، متسقة الأجزاء ، ضاربة في جذور الحكمة ، أنى أتيتها من جانب من جوانبها بدهتك الحكمة والدقة والإبداع .

وقد بذل علماء العربية جهداً خارقاً في دراسة هذه اللغة وضبطها ؛ لكي تحفظ كما كانت عليه لدى أصحابها إبان نزول القرآن الكريم غضة طرية ؛ فدرسوها من جوانبها المختلفة : النحوية ، والصرفية ، والدلالية ، والصوتية ، وأصولها ، وفقهها ، وخطها ، وإملائها ، .... إلخ .

إلا أنه مع كل هذا الجهد الخارق لا يزال كثير مما يتعلق بهذه اللغة بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ؛ لكونه - مثلا - بقي منثوراً في بطون الكتب ، لذا كان العمل على تتبع تلك الأمور ودراستها أمراً مهماً ، لما فيه من خدمة لهذه اللغة الشريفة ، لغة القرآن الكريم ، وإتماما لجهود العلماء السابقين .

ومن تلك الجوانب التي وجدتُ أنها لم تدرس بشكل كاف - برغم أن كثيراً من النحويين قد أشاروا إليها في مواطن شتى من كتبهم - ظاهرة أطلقوا عليها أسماء متقاربة ؛ كان من أبرزها وأكثرها استعمالا : الأصول المرفوضة .

أ - المراد بالأصول المرفوضة :

المراد بالأصول المرفوضة عند النحويين : هي الحالة التي كانت عليها بنية كلمة ما ، أو تركيب معين ، من حيث : حال العامل ، كلزوم حذفه ، أو المعمول ، كالعمل في معمول معين ، ككونه متصلا مثلا ، أو مفرداً أو جمعاً ، ومن حيث نوع العمل ، كالرفع أو النصب ، وقد جرى الاستعمال واستمر بخلاف ذلك ،

ثم نرى العرب عادوا إلى ذلك الأصل في بعض المواضع ، ونحو ذلك من الأمور التي بينها هذا البحث .

وهذا المعنى نجده جلياً لدى كثير ممن نصوا على مسائل الأصول المرفوضة ، كما يوضحه المثالان الآتيان :

قال ابن يعيش : " ولو سميت بمثل " رُدَّ " و " شُدَّ " و " قِيْل " و " بيع " لانصرف ؛ لأن هذا الإعلال لازم ، لرفض أصله ، وهو : عدم استعماله ، فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه ، والْتَحقَ رُدَّ وشُدَّ بِجُبَّ ودُرَّ ، وقِيلَ وبِيْع بِفِيْل ودِيْك "[1] .

وقال ابن مالك : " من عادة العرب في ما بعضّ له أصل متروك ـ وقد استمر الاستعمال بخلافه ـ أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ؛ فمن ذلك جعْل بعض العرب خبر " كاد " و " عسى " مفرداً منصوباً ، كقول الشاعر ـ في أصح الروايتين ـ :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا وكم مثلِها فارقتها وهي تَصْفِرُ[2]

فبقوله : " ماكدت آيبا " عُلِم أن أصل[3] : ﴿ كادوا يكونون ﴾ كادوا كائنين ، كما عُلِم بـ " القَوَد " و " استَحْوَذَ " أن أصل : " قال " و " استعادَ " قَوَلَ ، واستَعْوَدَ .

ومثال جعْل خبر " عسى " مفرداً منصوباً قول العرب : " عسى الغُويرُ أَبْؤُسا "[4] وقال الراجز[5] :

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٠ .

(٢) ستأتي الحديث عنه في المسألة رقم ٩.

(٣) سورة الجن من الآية ١٩ .

(٤) ستأتي الحديث عنه في المسألة رقم ٩ .

(٥) ستأتي الحديث عنه في المسألة رقم ٩.

أكثرتَ في العذل مُلحًا دائما لا تلْحَني إني عسيتُ صائما "[1].

ب - **أسباب دراسة الموضوع :**

لقد لفتت نظري هذه الظاهرة الجديرة بالاهتمام ، فعقدت العزم على الشروع في دراستها ، وذلك لما تبين لي أن هناك أسباباً تدعو إلى تتبعها ودراستها ، وهذه الأسباب :

١- أن لهذا الموضوع صلة قوية بقضية مهمة وهي : بيان الأصل الذي كان عليه كثير من الأنماط النحوية ، كبيان أصل بنية بعض الألفاظ ، وبيان نوع عمل بعض العوامل ، وبيان حقيقة بعض العوامل وبعض حالاتها من حيث الذكر والحذف مثلا ، وبيان حالة بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول ، أو بعض أحواله كالإفراد والتثنية والجمع ، ونحو ذلك ، على ما سيتبين في هذا البحث .

٢- أنه يلقي الضوء على قضية مهمة وهي : قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاؤه الرئيسة من عامل ومعمول ، ونوع العامل ، والعمل ، وبعض الأحكام المتعلقة بها ، ونحو ذلك .

٣- لما في دراسته من بيان الراجح في كثير من المسائل التي فيها خلاف ؛ فيكون في الاعتداد بالأصول المرفوضة أساس ومعيار لبيان الراجح من المرجوح ، كما سيتبين في ثنايا هذا البحث .

٤- أنني لم أر من اعتني بهذا الموضوع عناية مستقلة إلا ما كان من ابن جني ، والسيوطي - كما سأشير إلى هذا بعد قليل - ولاشك أن عملهما جيد ، لكنه بحاجة إلى جمع وبسط ونقاش ، حتى يظهر الموضوع بالصورة الملائمة ، ولعلي قد وفقت في ذلك في هذا البحث .

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٩٣ .

ج - الدراسات السابقة في الموضوع :

لعل أول من تحدث عن هذا الموضوع بصورة خاصة ابن جني ، فقد عقد له بابا في كتابه " الخصائص " سماه : " باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع " قال :" اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما : ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر : ما لا تمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله .

الأول منهما : الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين ، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه [(١)] ، ....، وهو باب واسع .

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح ، ....، ومنه إظهار التضعيف ، كلحِحَتْ عينُه ، وضَبِبَ البلدُ ، وأَلِلَ السّقاءُ [(٢)] " [(٣)].

" الثاني منهما : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة ، وذلك كالثلاثي المعتل العين ، نحو : قام وباع وخاف وهاب وطال ، فهذا مما لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً ، نحو : قَوَمَ ، ولا بَيَعَ ، ولا خَوِفَ ، ولا طَوُلَ ، وكذلك مضارعه ، ....

فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هَيُؤَ الرجلُ - من الهيئة - فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة ، فلحق بباب قولهم : قَضُوَ الرجل ، إذا جاد قضاؤه ، ورَمُوَ الرجل ، إذا جاد رميه " [(٤)].

---

(١) سيأتي الحديث عن مثال لهذا مفصلا في المسألة رقم ١٧ .

(٢) سيأتي تفسير هذه الألفاظ في المسألة رقم ١٧ .

(٣) الخصائص ٢/٣٤٧-٣٤٨ .

(٤) الخصائص ٢/٣٤٨ .

" ومما لا يراجع من الأصول : باب " افتعل " إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء ، فإن تاءه تبدل طاء نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطرد ، واضطلم .

وكذلك إن كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زياً ، فإن تاءه تبدل دالا ، وذلك نحو قولك : ادّلج ، وادّكر ، وازدان ، فلا يجوز خروج هذه التاء عن أصلها ، ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم .

فأما ما حكاه خلَف - فيما أخبرنا به أبو علي - من قول بعضهم :

التقطت النوى واشتقطته واضتقطته ، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من الشين في : اشتقطته . نعم ، ويجوز أن تكون بدلا من اللام في الْتقطته ، فيترك إبدال التاء طاء من الضاد ، ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدل من اللام أو الشين ، فتصح التاء مع الضاد ، كما صحت مع الضاد بدل منه " (١).

" ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ، .... " (٢).

ثم قال : " فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتنبه على أمثاله ، فإنها كثيرة " (٣).

وهكذا رأينا ابن جني لم يمثل إلا بمثال نحوي واحد ، وهو ما لا ينصرف وباقي الأمثلة صرفية ، وهي مع ذلك صالحة لبيان المراد في هذا الموضوع .

ثم إن ما أوردته واكتفيت به من كلام ابن جني لعله كاف في بيان أمثلة الأصول المرفوضة في الجانب الصرفي .

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٤٩ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٥٠ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٥٢ .

وممن تناول هذا الموضوع : السيوطي في كتابه " الأشباه والنظائر " حيث تحدث عنه في أول فن من فنون كتابه المذكور ، وهو : " فن القواعد والأصول العامة "[1].

فقد خصص الحديث في الموطن (١٨) للأصول المرفوضة [2] حيث ذكر خمس مسائل ـ نقلا عن بعض النحويين ـ هي :

١ - حذف جملة الاسقرار التي يتعلق بعاملها الظرف [3].

٢ - حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا .

٣ - حذف كان مع معموليها .

٤ - حكم الإخبار عن " سبحان الله " وهي مسألة افتراضية ، لذا لم أتعرض لها في هذا البحث .

٥ - عدم استعمال مصدر " عسى " وهذا كالذي قبله .

ثم تحدث عن الموضوع مرة أخرى في الموطن (١٠٤) تحت عنوان : مراجعة الأصول [4] وقد نقل فيه كلام ابن جني السابق بتصرف واختصار .

والسيوطي في هذين الموطنين ـ وخاصة الأول ـ قد درج على نقل كلام النحويين ؛ منسوباً إلى قائليه من دون مناقشة له ، كما هو الحال في كثير مما يورد في هذا الكتاب وفي بعض كتبه الأخرى ؛ لذا كانت الحاجة ماسة إلى تناول هذا الموضوع من جديد ، بصورة لعلها تكشف النقاب عن كثير من جوانبه ، ولعل هذا البحث قد لبى هذا الغرض .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٣) وكذا ذكره في ١/ ٥٠٧ ، و ٥٧٣ ، و ٣/٨ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ١/٥٩٧ ـ ٦٠٤ .

د ـ منهجي في دراسة الموضوع :

لقد سرت في دراستي لهذا الموضوع على النحو الآتي :

١- جعلت معتمدي في مسائل الأصول المرفوضة نصَّ النحويين على هذه المسائل ، فعملت على تتبع ما نصوا عليه وجمعه ، ثم دراسته فوجدته قد بلغ إحدى وعشرين مسألة .

٢- عملت على ذكر ما نص عليه النحوي أو النحويون في مسألة الأصل المرفوض ، مع ذكر الأقوال الأخرى في المسألة ، إضافة إلى بيان دليل كل فريق وحجته وتعليله إن وجد ، ثم عملت على دراستها ، ومناقشتها ، ثم حاولت بيان الراجح منها على حسب ما ظهر لي .

٣- رتبت المسائل حسب ترتيب ابن مالك المشهور في ألفيته ، وأما ما كان منها متداخلا بين بابين فقد ألحقته بالباب الذي صلته به أقوى .

٤- عملت على إيراد الشواهد النحوية لما لم يذكره شاهد ، من القرآن الكريم ، ومن الحديث الشريف ، ومن أقوال العرب قدر المستطاع.

٥- عملت على تخريج هذه الشواهد من أهم مصادرها بإيجاز .

هـ- العبارات التي أطلقها النحويون على هذه الظاهرة :

أطلق النحويون على هذه الظاهرة عدة عبارات وألفاظ متقاربة ، وهي :

١- قولهم : الأصول المرفوضة ، فيقولون ـ مثلا ـ هذا من مراجعة الأصول المرفوضة ، أو مما رفض النطق به ، ونحو هذا [1] وهذه

(١) انظر : شرح المقدمه الجزوليه الكبير ٩٧١/٣ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، ١٠٧ ، ٢٥/٢ ، ٥٤/٤ ، ٢٣/٦ ، ١٦/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١ ، والمغني ٤٤٦/٢ ، والهمع ١٤٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ ، ٥٠٧ ، ٥٧٣ ، ٨/٣ ، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٠٤ .

العبارة هي أكثر ما أطلقوه ، لذلك آثرت اختيارها على غيرها لتكون عنواناً لهذا البحث .

٢- قولهم : الأصول المتروكة ، أو الأصل المتروك ، أو ترك الأصل ، ونحو هذا [١] .

٣- قولهم : الأصل المهجور ، ونحوه [٢] .

٤- قولهم : مما يرفض فلا يراجع [٣] .

٥- قولهم : العمل على القياس المرفوض [٤] .

٦- قولهم : مراجعة الأصول [٥] .

٧- قولهم : الرد إلى الأصل [٦] .

٨- قولهم : مراعاة الأصل [٧] .

٩- قولهم : الرجوع للقياس [٨] .

١٠- قولهم : تنبيه على الأصل لئلا يجهل [٩] .

١١- قولهم : إظهار العامل شريعة منسوخة [١٠] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ ، ١٣٩ ، ١٥٢ ، ٢٥٥ ، ٣٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣ ، وشرح العمدة ٨٦٠/٢ - ٨٦١ ، وشواهد التوضيح ص ٧٩ ، والتذييل ٢٦٣/١ ، وشفاء العليل ٨٩٧/٢ ، والتصريح ٢٢١/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ .

(٣) انظر : الخصائص ٣٥٢/٢ .

(٤) انظر : المفصل ص ٢٦٧ ، وابن يعيش ١٦/٦ .

(٥) انظر : الأمالي الشجرية ١٣/١ ، والدرر ٢٧٣/١ .

(٦) انظر : الإنصاف ٨٥/٢ .

(٧) انظر : الإنصاف ٨٦/٢ .

(٨) انظر : المفصل ص ٢٦٨ .

(٩) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ ، والتذييل ٣٤٣/٤ ، والهمع ٤١٩/١ .

(١٠) انظر : الأشباه والنظائر ٥٠٧/١ .

١٢- قولهم : إظهار العامل صار نسيا منسيا [١] .

١٣- قولهم : الأصول المنصرف عنها إلى الفروع [٢] .

١٤- قولهم : ما لا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله [٣] .

و- إحصاء لمسائل الأصول المرفوضة :

بلغت المسائل التي تمكنت من جمعها إحدى وعشرين مسألة ؛ قد نص فيها بعض النحويين أو كثير منهم على أن تلك المسائل من الأصول المرفوضة.

وبعد دراستي لتلك المسائل وعرض الأقوال الأخرى فيها ، والنظر في دليل كل فريق وحجته ، ظهر لي أن الحكم على كل مسألة بأنها من الأصول المرفوضة ليس كذلك ، بل تبين لي أن بعضها من مراجعة الأصول ، و بعضها ليست من مسائل الأصول المرفوضة ، بل الراجح فيها وجه آخر . وبعض تلك المسائل قد اتفق النحويون على الحكم فيها ، كوجوب حذف ناصب المنصوب على الإغراء والتحذير ، في حال التكرير والعطف ، ولكن بعض النحويين نص على أن العامل لزم حذفه حتى صار أصلا مرفوضاً لا يصح إظهاره ؛ فمثل هذا أوردته كما هو ، لأن الحكم عليه بأنه من الأصول المرفوضة أمر مقبول ، لعدم وجود ما يمنع منه .

هذه المسائل كما ذكرت بلغت إحدى وعشرين مسألة ، والذي ترجح لدي فيها ما يأتي :

أ - ست عشرة مسألة الراجح فيها القول بالأصل المرفوض .

ب - خمس مسائل الراجح فيها القول بغير الأصل المرفوض .

---

(١) انظر : الهمع ٣٢٢/١ .

(٢) انظر : الخصائص ٣٤٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٥٩٧/١ .

(٣) انظر : الخصائص ٣٤٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٥٩٧/١ .

ز - **بين الأصول المرفوضة والضرورة الشعرية :**

للنحويين في المراد بالضرورة الشعرية رأيان :

أولهما : رأي جمهور النحويين ، وهو أن المراد بالضرورة الشعرية ما يبيح العرب وقوعه في الشعر دون النثر ، مما يكون فيه مخالفة لقاعدة نحوية أو صرفية [١].

والآخر : رأي ابن مالك ، وهو أن المراد بالضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع سلامة النظم والمعنى فليس بضرورة [٢].

والصواب مذهب الجمهور ، لأن قول ابن مالك يؤدي إلى عدم وجود ضرورة أصلا ، وذلك أنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيرها [٣].

وأما فيما يتصل بالعلاقة بين الضرورة والأصول المرفوضة ؛ فإنها تظهر من خلال تناول النحويين لهذين الأمرين ، لذا فقد وجدت موقفين من هذه القضية :

الأول : نص كثير من النحويين على أن مراجعة الأصول المرفوضة إنما هو لأجل الضرورة الشعرية ، وإليك بعض الأمثلة ، قال المبرد : " ولو أراد مريد في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر [الضرورة] لأنه كان الأصل، لأن التثنية جمع " [٤]. وقال أيضا : " واعلم أن الشاعر إذا اضطر [إلى] صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا

---

(١) انظر : انظر : الكتاب ٢٦/١ ، وضرورة الشعر لابن عصفور ص ٣٣ ـ ٣٤ ، والارتشاف ٢٣٧٧/٥ ، والخزانة ٣٣/١ ـ ٣٤ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٥٤/١ ، ٢٠١ ـ ٢٠٣ ، ٣٩٩/٣ .

(٣) انظر : الخزانة ٣٣/١ ـ ٣٤ .

(٤) المقتضب ١٥٦/٢ .

تجوّز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان عليه قبل دخول العلة "[1].

وقال ابن يعيش : " لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة "[2].

وقال أيضا : " ودخول " أنْ " بعد " كي " إذا كانت حرف جر ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة "[3].

والآخر : لابن مالك ، فقد جعل القول بالضرورة في مقابل القولِ بالأصل المرفوض ، حيث قال عند حديثه عن وقوع الضمير المتصل بعد " إلا " في قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاكِ ديّار[4]

" والأكثرون على أن الاتصال لم يستبح إلا للضروة ، لأن حق الضمير الواقع بعد " إلا " الانفصال ، اعتباراً بأن " إلا " غير عاملة .

ومَن حكم على " إلا " بأنها عاملة لم يَعُدّ هذا من الضرورات ، بل جعله من مراجعة لأصل متروك "[5].

والذي يظهر لي أن القول بمراجعة الأصول المرفوضة ، إذا أمكن الحمل عليها أولى من القول بالضرورة والحمل عليها ، لأن الضرورة في الغالب خروج على القاعدة النحوية وخرم لها .

أما الحكم بمراجعة الأصول المرفوضة فإنه رجوع لأصل القاعدة ، وإن كان الاستعمال قد جرى واستمر بخلاف الأصل ، فيكون في هذا تقليل من الأحكام

---

(١) المقتضب ٣/٣٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٣/٢٣ .

(٣) شرح المفصل ٩/١٦ .

(٤) سيأتي الحديث عنه في المسألة ١١ .

(٥) شرح التسهيل ١/١٥٢ .

القاضية بالخروج عن القاعدة ، المتمثلة في الاستثناءات الكثيرة لأجل الضرورات الشعرية ، أو الشذوذ في النثر .

مسائل الأصول المرفوضة :

١ - المثنى :

تفاوتت عبارات النحويين في بيان حد المثنى ، ما بين مختصر ومطيل ، ولعل أقرب ما قيل في حده :

هو ما دل على اثنين بزيادةٍ في آخره ، صالحٍ للتجريد عنها ، وصالحٍ لعطف مثله عليه [(١)].

وهذه الزيادة هي : الألف رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها نصباً وجراً ، وبعدها نون مكسورة ، للفرق بينها وبين نون الجمع ، وتحذف عند الإضافة .

هذه لغة عامة العرب .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً [(٢)] وعلى هذا خُرج قوله تعالى [(٣)] : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام [(٤)] : " لا وتران في ليلة " .

والذي يعنينا هنا أن التثنية ـ كما قرر النحويون ـ أصلها العطف ، تقول مثلاً : جاء الزيدان ، فأصله : جاء زيد وزيد . هذا هو الأصل .

---

(١) انظر : شرح الحدود للفاكهي ص ١٠٨ ، والهمع ١/ ١٣٤ .

(٢) وهي لغة نسبت لبني الحارث بن كعب ، وزُبيد ، وخثعم ، وهَمْدان ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الجهيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ـ ٦٣ ، والتذييل ١/ ٢٤٨ ، والهمع ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٣) سورة طه من الآية ٦٣ . وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٢٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥ ، والسبعة ص ٤١٩ .

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/ ٢٨ ، والترمذي في الوتر باب ١٣ ، ٢/ ٣٣٣ ، والنسائي في قيام الليل باب ٢٩ ، ٣/ ٢٢٩ .

ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية التطويل ، وإرادةً للاختصار ، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً .

وبناء على هذا فإنه لا يجوز الرجوع إلى هذا الأصل ، لأنه أصل مرفوض متروك ، إلا في بعض المواضع ومنها [1]:

١ - للضرورة الشعرية ، كقول الراجز :

ليْث وليْثٌ في مَجَلٍّ ضَنْكِ كلاهما ذو أَنَفٍ ومَحْكِ [2]

٢- ذهب ابن مالك [3] إلى أنه يُسوِّغه في الاختيار - غير الشعر - فَصْلٌ ظاهر أو مقدر ، فالظاهر نحو : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفرقتين جاز ذلك .

والمقدر كقول الحجاج بن يوسف ت (٩٥) هـ وقد نُعِي له ابنه وأخوه : سبحان الله - ويروى إنا لله - محمد ومحمد في يوم واحد . أي : محمد ابني ومحمد أخي . وهما اللذان قصدهما الفرزدق ت (١١٤) بقوله :

إنّ الرّزيةَ لا رزيّةَ مثلَها فقدانُ مثل محمدٍ ومحمدِ [4]

وقد اعتُرِضَ عليه بأن تمثيله للفصل المقدر بقول الحجاج وبقول الفرزدق ليس من العدول عن التثنية إلى العطف لأجل الفصل المقدر ، وإنما ذلك لسبب آخر ،

---

(١) انظر : الأمالي الشجرية ١٣/١ - ١٥ ، وأسرار العربية ص ٦٣ ، والمقرب ص ٤٣٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ - ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٣ - ٢٦٦ ، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٠٤ ، والهمع ١/ ١٤٥ .

(٢) وهو واثلة بن الأسقع رضي الله عنه ، أو لجحدر بن مالك . ضنك : ضيق . أنف : استنكاف . المحك : الشدة واللجاج . انظر : الأمالي الشجرية ٤٨٦/١ - ٤٨٧ ، وأسرار العربية ص ٦٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والمقرب ، والتذييل ٢٦١/١ ، والهمع ١٤٥/١ ، والخزانة ٤٦١/٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٠/١ - ٧١ .

(٤) من الكامل . انظر : الديوان ١٩٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٩ ، والتذييل ٢٢٦/١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، وتعليق الفرائد ٢١٢/١ ، والدرر ٢٠٩/٢ .

وهو أنه قد فات شرط من شروط التثنية وهو أن يكون الاسم المراد تثنيته نكرة ، لأن العَلَم لا يثنى حتى ينكر ، فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما ولم ينكرا لم تجز التثنية [١].

وذهب محمد بن هشام الفِهري المَرَوي ت (٦١٩ هـ) إلى أن العدول إلى العطف في بيت الفرزدق إنما هو للضرورة الشعرية [٢].

٣ - إرادة التكثير اللفظي [٣] كقول الشاعر :

تَخْدي بنا نُجُب أفنى عرائكها خِمْس وخِمْس وتأويبٌ وتأويبُ [٤]

وأجاز الدماميني ت (٨٢٧ هـ) أن يكون الفك في بيت الفرزدق من إرادة التكثير ، لأن المقام مقام تعظيم للمصاب وتفخيم لشأنه ، فعلى هذا يكون العطف أليق به [٥].

فتبين بعد هذا أن في القول والبيت أربعة أقوال :

الأول : أن هذا ضرورة شعرية ـ في البيت ـ كالبيت الذي قبله .

والثاني : ما ذهب إليه كثير من النحويين وهو أن امتناع التثنية لأن الاسمين باقيان على علميتهما .

---

(١) انظر : المقرب ص ٤٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٧٠ـ ٧١ ، والتذييل ١/ ٢٦٥ .

(٢) انظر : التذييل ١/ ٢٦٥ـ ٢٦٦ .

(٣)انظر : الأمالي الشجرية ١/ ١٣ـ ١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ، والتذييل ١/ ٢٥٠ـ ٢٥١ ، وتعليق الفرائد ١/ ٢١١ـ ٢١ ، ، والهمع ١/ ١٣٥ ، والدرر ٢/ ٤١٠ .

(٤) من البسيط ، وقائله : جرير . تخدي : تسرع . العرائك : جمع عريكة ، وعريكة السنام : بقيته . الخِمس : من أظماء الإبل ، وهو : أن ترعى ثلاثة أيام وترد للشرب اليوم الرابع . التأويب : الرجوع ، والمراد : سير النهار كله إلى الليل . انظر : الديوان ص ٣٥٠ ، والتذييل ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، وتعليق الفرائد ١/ ٢١٠ ، والهمع ١/ ١٣٥ ، والدرر ١/ ٤٠ .

(٥) انظر : تعليق الفرائد ١/ ٢١٣ ، والدرر ١/ ٤١٠ .

والثالث : قول ابن مالك وهو إنه عدل عن التثنية للفصل المقدر .

والرابع : قول الدماميني إنه لإرادة التكثير .

والذي يظهر لي أن الراجح أن العدول عن التثنية في قول الحجاج وبيت الفرزدق ؛ ليس لأجل الفصل المقدر ، ولا لأجل فَقْد شرط التنكير ، وإنما هو لأجل إرادة التكثير اللفظي ـ كما قال الدماميني ـ لأن المقام مقام تعظيم وتفخيم للمصاب ، ولا شك أن العطف يفي بذلك أكثر من التثنية ، لأن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى ، كما هو مقرر عند اللغويين والنحويين .

وعلى هذا فلا يكون الفك هنا من مراجعة الأصول المرفوضة .

٢ - الجمع :

تعريفه :

" هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة حالة كونه دالاً عليها مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف " [١].

و سواء أكان للجمع من لفظه واحد مستعمل مثل : الزيدون ، فهو جمع مذكر سالم واحده زيد ، ومثل : رجال ، فهو جمع تكسير واحده رجُل ، ومثل : مسلمات ، فهو جمع مؤنث سالم واحده مسلمة . أم لم يكن له واحد من لفظه مستعمل [٢] نحو : عباديد : وهي الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجهة [٣] وأبابيل : وهي الجماعات المتفرقة [٤].

والذي يهمنا هنا أيضاً أن العطف أصل الجمع كما كان أصلا للمثنى ، ولكن

(١) شرح الحدود للفاكهي ص ١١٠ .

(٢) انظر شرح الحدود للفاكهي ص ١١٠ .

(٣) انظر : اللسان ٢٧٦/٣ .

(٤) انظر : اللسان ٦/١١ .

لا يغني العطف أيضاً عن الجمع كما لا يغني عن المثنى ، وأيضاً فإن استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه غالباً ، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة ، ولأنه ليس محدوداً غالباً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض ، كما فُعل بالمثنى .

ولكن لو كان الجمع مدلولا عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه [1] كقول الشاعر :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعا [2]

وعلى هذا فلا يصح العدول عنه إلى العطف ، لأن ذلك من مراجعةالأصول المتروكة [3] إلا في الضرورة الشعرية [4] كقول الراجز :

كأنّ حيث يَلتَقي منه المُحُلْ من جانبيه وَعِلان وَوَعِلْ [5]

وظاهر كلام ابن مالك أنه يصح العدول إلى العطف لإرادة التكثير ، أو لوجود الفصل الظاهر أو المقدر ، ولكنه لم يمثل لذلك [6] وكذا أبو حيان[7].

قال أبو حيان : " والمراجعة إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٢) من الكامل ، نسب للأعشى ، وليس في ديوانه . انظر : درة الغواص ص ١٠٣ ، والمقرب ص ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٩ ، واللسان ثمن ١٣/٨١ ، والتذييل ١/ ٢٦٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٢ ـ ١٦٣

(٤) انظر : التذييل ١/ ٢٦٢ .

(٥) وهو ابن ميادة ، انظر : الديوان ص ٢١٨ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٠١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ . المُحُلْ : جمع محال ، والمحال جمع محالة ، وهي الفقرة في فقار البعير . شبه ضلوعه في اشتباكها بقرون الأوعال . قال ابن قتيبة ص ٢٠٢ : " أراد : وعلين من كل جانب ، فلم يمكنه فقال : ووعل " .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٤ .

(٧) انظر : التذييل ١/ ٢٦٤ .

الأصول المتروكة "[1].

٣- نون الوقاية :

تعريفها :

هي نون تلحق قبل ياء المتكلم - سواء أكانت هذه الياء مفتوحة أم ساكنة أم محذوفة - وذلك عند اتصالها بالفعل مضارعا أو ماضياً أو أمراً ، متصرفاً أو جامداً أو باسم الفعل نحو : عليكني ورويدني ، أو إنّ وأخواتها ، أو بقد أو بجَل ، بمعنى : حسْب ، أو لدن ، أو نحو ذلك .

ويكون لحاقها واجباً أو غالباً أو نادراً لما تقدم ، على تفصيل مذكور في كتب النحو ليس هذا مقام تفصيله .

إلا أنه وقع خلاف عند اتصالها باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم - وكذا الكاف والهاء - ويعود الاختلاف في لحاق النون لاسم الفاعل إلى اختلافهم في محل هذا الضمير من الإعراب ، على قولين :

الأول : ذهب الأخفش وهشام بن معاوية إلى أنه في موضع نصب دائماً ، إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي ، وليس فيه " أل " .

والثاني : ذهبت طائفة إلى أنه في موضع خفض إذا لم يقترن اسم الفاعل بـ " أل " وفي موضع نصب إن كان مقترنا بها ، أو كان مجموعاً جمع تكسير أو مفرداً وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب أو خفض إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعاً جمعاً سالماً ، فيكون في موضع نصب على تقدير حذف النون للطول ، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للإضافة [2].

والذي يظهر أن هذا الراجح من المذهبين ، لأن فيه إجراء للضمير مجرى

---

(١) التذييل ١/٢٦٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠-١١ ، والبسيط في شرح الجمل ص ١٠٤٧ - ١٠٥٠ .

لا يغني العطف أيضاً عن الجمع كما لا يغني عن المثنى ، وأيضاً فإن استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه غالباً ، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة ، ولأنه ليس محدوداً غالباً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض ، كما فُعل بالمثنى .

ولكن لو كان الجمع مدلولا عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه [1] كقول الشاعر :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمانِ عشرةَ واثنتين وأربعا [2]

وعلى هذا فلا يصح العدول عنه إلى العطف ، لأن ذلك من مراجعةالأصول المتروكة [3] إلا في الضرورة الشعرية [4] كقول الراجز :

كأنّ حيث يَلتَقي منه المُحُلْ من جانبيه وَعِلان وَوَعِلْ [5]

وظاهر كلام ابن مالك أنه يصح العدول إلى العطف لإرادة التكثير ، أو لوجود الفصل الظاهر أو المقدر ، ولكنه لم يمثل لذلك [6] وكذا أبو حيان[7].

قال أبو حيان : " والمراجعة إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٢) من الكامل ، نسب للأعشى ، وليس في ديوانه . انظر : درة الغواص ص ١٠٣ ، والمقرب ص ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٩ ، واللسان ثمن ١٣/٨١ ، والتذييل ١/ ٢٦٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٢ ـ ١٦٣ .

(٤) انظر : التذييل ١/ ٢٦٢ .

(٥) وهو لابن ميادة ، انظر : الديوان ص ٢١٨ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٠١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ . المُحُلْ : جمع محال ، والمحال جمع محالة ، وهي الفقرة في فقار البعير . شبه ضلوعه في اشتباكها بقرون الأوعال . قال ابن قتيبة ص ٢٠٢ : " أراد : وعلين من كل جانب ، فلم يمكنه فقال : ووعل "

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ ـ ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٤ .

(٧) انظر : التذييل ١/ ٢٦٤ .

الأصول المتروكة "[1].

٣- نون الوقاية :

تعريفها :

هي نون تلحق قبل ياء المتكلم - سواء أكانت هذه الياء مفتوحة أم ساكنة أم محذوفة - وذلك عند اتصالها بالفعل مضارعا أو ماضياً أو أمراً ، متصرفاً أو جامداً أو باسم الفعل نحو : عليكني ورويدني ، أو إنّ وأخواتها ، أو بقد أو بجَل ، بمعنى : حسْب ، أو لدن ، أو نحو ذلك .

ويكون لحاقها واجباً أو غالباً أو نادراً لما تقدم ، على تفصيل مذكور في كتب النحو ليس هذا مقام تفصيله .

إلا أنه وقع خلاف عند اتصالها باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم - وكذا الكاف والهاء - ويعود الاختلاف في لحاق النون لاسم الفاعل إلى اختلافهم في محل هذا الضمير من الإعراب ، على قولين :

الأول : ذهب الأخفش وهشام بن معاوية إلى أنه في موضع نصب دائماً ، إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي ، وليس فيه " أل " .

والثاني : ذهبت طائفة إلى أنه في موضع خفض إذا لم يقترن اسم الفاعل بـ " أل " وفي موضع نصب إن كان مقترنا بها ، أو كان مجموعاً جمع تكسير أو مفرداً وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب أو خفض إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعاً جمعاً سالماً ، فيكون في موضع نصب على تقدير حذف النون للطول ، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للإضافة [2].

والذي يظهر أن هذا الراجح من المذهبين ، لأن فيه إجراء للضمير مجرى

---

(١) التذييل ١/٢٦٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠-١١ ، والبسيط في شرح الجمل ص ١٠٤٧ - ١٠٥٠ .

الظاهر ، لأن الضمائر نائبة عن الظاهر ، وإذا حذف التنوين أو النون من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف ، وكذلك نائبه وهو الضمير [1].

هذا وقد جاء اسم الفاعل متصلا بياء المتكلم وقد دخلت النون قبلها ، نحو قول الشاعر :

وما أدري وظنّي كل ظنّ أمُسلِمُنِي إلى قومي شَراحِ [2]

وكقوله :

وليس بِمُعْيِيْني وفي الناس مُمتعٌ صديقٌ إذا أعيا عليَّ صديقُ [3]

وكقوله :

وليس الموافِيْنِي لِيُرفدَ خائباً فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا [4]

وقد اختلف في هذه النون على قولين :

أحدهما : ذهب طائفة من النحويين إلى أن هذه النون هي نون التنوين لا نون الوقاية ، ثم اختلفوا أيضاً : أيختص ذلك بالشعر أم يقع في النثر ؟

فذهب هشام إلى جواز ذكر هذه النون نحو : هذا ضارِبُنْك ، وهذا ضارِبُنِي ،

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٣ ، و هشام بن معاوية ص ٢٥٩ .

(٢) من الوافر ، وقائله : يزيد بن مخرم الحارثي ، شاعر جاهلي مكثر . شراح : شراحيل ، اسم رجل . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٢٢ ، المؤتلف والمختلف ص ٤٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ١٣٨ ، والتذييل ٢ /١٨٧ ، والرصف ص ٤٢٥ ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٥٦ ، والدرر ١/ ١١٠ .

(٣) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ١٣٨ ، والتذييل ٢/ ١٨٨ .

(٤) من الطويل ، وقائله غير معروف . وشرح التسهيل لابن مالك١/ ١٣٨ ، والتذييل ٢ /١٨٧ ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٥٨ ، والدرر ١/ ١١١

بإثبات النون مع الضمير المتصل ، مستدلا بالبيت الأول [١].

وذهب سيبويه [٢] وابن عصفور [٣] إلى أن إثبات هذه النون التي هي التنوين نظير إثبات نون التثنية والجمع مع الضمير في الضرورة الشعرية [٤] واستشهدا على إثبات ذلك بقول الشاعر :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا مِن مُحدَثِ الأمرِ مُعظَما [٥]

وبقوله :

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرونه جميعا وأيدي المُعتفِيْنَ رواهِقُه [٦]

والآخر : ذهب ابن مالك [٧] وبعض النحويين إلى أنها نون الوقاية لا نون التنوين حملا على الفعل بطريق التشبيه [٨].

قال ابن مالك [٩]: " فمقتضى الدليل مصاحبة النون (الوقاية) للياء (المتكلم)

---

(١) انظر : التذييل ١٨٩/٢ ، والارتشاف ٢/ ٩٢٥ ، وتعليق الفرائد ١/ ٦٤ ، والهمع ١/ ٢١٧ ، و هشام ابن معاوية ص ٢٦٠ .

(٢) انظر :الكتاب ١٨٧/١ ـ ١٨٨ .

(٣) انظر : المقرب ص ١٨٩ ، شرح الجمل ٢/ ١٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١١/٢ـ ١٢ ، والتذييل ٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٥) من الطويل ، وقائله غير معروف . المعظم : الأمر الذي يعظم دفعه . انظر : الكتاب ١٨٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢ والتذييل ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٢٦/٤ ، ٢٦٩ .

(٦) من الطويل ، وقائله غير معروف . الارتفاق : الاتكاء على المرفق . والمراد : لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس . محتضرونه : حاضرون . المعتفون : الذين يطلبون المعروف . رواهقه : جمع راهقة ، مِن رهِقه : إذا غشيه وأتاه . انظر : الكتاب ١٨٨/١ ، والمقتضب ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢ ، والتذييل ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٦٦/٤ ، ٢٧١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١٣٨/١ ـ ١٣٩ .

(٨) انظر : التذييل ١٨١/٢ ، وتعليق الفرائد ٦٣/٢ ، والهمع ٢١٨/١ .

(٩) شرح التسهيل ١٣٩/١ .

مع الأسماء المعربة لتقيها خفيَّ الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك ، فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من : أمسلمني ، ومعييني ، والموافيني . ومن ذلك قراءة بعض القراء [1] : ﴿ هل أنتم مُطْلِعُونِ ﴾ بتخفيف الطاء وكسر النون ، وفي البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : " هل أنتم صادقوني " [2] كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها " .

والذي يظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه ابن مالك ، وذلك لقوة ما احتج به ، وحجته ما يأتي [3] :

١- أن " معييني " و " الموافيني " اسمان منقوصان ، وياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة حرف ساكن ، نحو : أغادٍ ابنك أم رائحٌ ؟ والياء الثانية في " معييني " ثابتة ، فعلم أن النون الذي وليه ليس تنوينا ، وإنما هو نون الوقاية .

٢- أن هذه النون ثبتت مع اللام في " الموافيني " والتنوين لا يجتمع مع " أل " .

٣- أن التنوين عند الجمهور إذا اتصل بما معه كشيء واحد حذف تنوينه ،

---

(١) سورة الصافات ، الآية ٥٤ . وهي قراءة : عمران بن عثمان بن عثمان أبو البرهم الشامي ، وعمار بن أبي عمار . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٨٥/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، والبحر ٣٦١/٧ ، والدر المصون ٣٠٩/٩ ، وفي شواذ ابن خالويه ص ١٢٨ : أنها قراءة الجعفيّ عن أبي عمرو وابن عباس وابن محيصن .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجزية الباب ٧ ، ١١٥٦/٣ ، والطب باب ٥٥ ، ٢١٧٨/٥ ، ولفظه فيهما : فهل أنتم صادقيّ عنه " وكذا في الفتح في كتاب الطب باب ٥٥ ، ١٠/ ٢٥٥ ، وأثبت في ص ٢٥٦ كلام ابن مالك فيه . وفي إرشاد الساري ٤١٣/٨ : ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر بالنون .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ١٣٨ - ١٣٩

نحو قولك في الندبة : وا ابن زيداه ! ولا يقال : وا ابن زيدناه ! فتحرك التنوين ، بل يجب حذفه ، لأن زيادة الندبة للمندوب كالشيء الواحد ، وكذلك ياء المتكلم مع ما قبلها كشيء واحد ، ولذلك كسر ما قبل ياء المتكلم .

وأما الكوفيون فقد أجازوا تحريك التنوين لأجل ألف الندبة في نحو : وا ابن زيدناه [1].

وأما المذهب الأول فأرى أنه ضعيف لما يأتي - إضافة إلى ما ذكره ابن مالك - وبيان ذلك :

أن الذهاب إلى القول بأن النون مع اسم الفاعل هي التنوين ، وأن ذلك نظير إثبات نون الجمع مع الضمير في " الآمرونه " و " محتضرونه " ضعيف لما يأتي :

١- أن سيبويه [2] نص على أنه قد زُعِمَ بأن البيتين مصنوعان [3]. وعندها يسقط الاستشهاد بهما .

٢- ذهب المبرد [4] إلى أن الهاء التي بعد النون ليست هاء الضمير - ضمير الخير في الأول والممدوح في الثاني - وإنما هي هاء السكت أتي بها لبيان حركة النون ، وكان حقها أن تسقط في الوصل ، فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف ، وحركها لأنها لما

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٧ ، والتذييل ٢/ ١٨٩ - ١٩٠ ، والهمع ٢/ ٥٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٨٨ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٢/ ١٢٥ ، والخزانة ٤/ ٢٧٠ ، ٢٧٢ .

(٤) انظر : ابن يعيش ٢/ ١٢٥ ، والخزانة ٤/ ٧٢١ .

ثبتت في الوصل أشبهت هاء الضمير للضرورة أيضاً .

٣- أن يكون هذا " من باب الحذف والإيصال ، والأصل : والآمرون به فحذفت الباء ، واتصل الضمير به ، فإنّ " أَمَرَ " يتعدى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالباء ، ... ، والمأمور هنا محذوف ، أي : الآمرون الناس بالخير ، فيكون الضمير منصوباً لا مجروراً " [١].

٤ - أداة التعريف :

اختلف النحويون اختلافاً مطولا في تعيين أداة التعريف ، أهي " أل " بجملتها ، أم أنها اللام فقط .

وقد ظهر الاختلاف على عدة أقوال ، وفي كثير من الجوانب المتفرعة عن ذلك لذا سوف أذكرها باختصار :

ذكر ابن مالك أن في أداة التعريف ثلاثة مذاهب [٢] :

١- أن الأداة هي اللام وحدها ، ونَسَب ذلك للمتأخرين .

٢- أنها " أل " وهي حرف وضع ثنائيا ، والهمزة فيه همزة قطع كهمزة " أم " و " أنْ " ونسبه للخليل بن أحمد .

٣- أنها " أل " وهي ثنائية الوضع أيضاً ، إلا أن الهمزة همزة وصل مُعتد بها في الوضع كهمزة " استَمَعَ " [٣] ونحوه ، فهو لا يعد رباعياً بحيث يضم أول مضارعه كالرباعي ، وذلك لأنهم اعتدوا بهمزته وإن كانت همزة وصل .

---

(١) الخزانة ٤/٢٧٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٢٥٣ - ٢٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٩ .

(٣) الذي في شرح التسهيل ١/٢٥٤ " اسمع " وهو خطأ .

وذهب أبو حيان إلى أنه لا يوجد فيها إلا مذهبان [1] :

١- مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان ت (٢٩٩) هـ وهو أن الحرف التعريف اللام ، والألف همزة وصل جيء بها للتوصل للنطق بالساكن ، وفتحت على خلاف همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها .

٢- مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع بمنزلة " قد " و " وهل " والهمزة همزة قطع .

وقد وجدت مذهبا آخر لم أر من ذكره إلا الرضي ت (٦٨٦ هـ) وخالد الأزهري ت (٩٠٥ هـ) وهو أن المبرد ت (٢٨٥ هـ) ذهب إلى أن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضُم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام [2].

غير أن الذي في المقتضب [3] أن حرف التعريف اللام فقط .

والذي يعنينا هنا أن ابن مالك ذهب إلى تصحيح المذهب الثاني مما ذكره هو ، وهو أن أداة التعريف هو " أل " بجملتها ، وأن الهمزة فيها قطع .

وقد استدل على صحة ما ذهب إليه من ستة أوجه [4] وسأكتفي بذكر آخرها ، وذلك لأنه المقصود في هذا البحث ، حيث قال :

" السادس : أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في : يا ألله ولا في قولهم : فألله لأفعلنّ ، بالقطع تعويضا من حرف الجر ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار ، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار ، روجع به أصل

---

(١) انظر : التذييل ٣/٢١٨ ـ ٢١٩ ، والارتشاف ، والهمع ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢/١٣١ ، والتصريح ١/١٤٨ ، وحاشية المقتضب ١/٨٣ .

(٣) انظر : المقتضب ١/٨٣ ، ٢٥٣ ، ٢/٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

متروك ، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم : فألله لأفعلن ، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض ، إذْ في ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت ، وإثبات ما أصله أن يحذف ، فصح أن الهمزة المذكورة كهمزة : أم ، وأنْ ، وأو ، لكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام ، .... " [1].

وقد ناقشه أبو حيان فيما ذهب إليه هنا [2] - كما ناقشه في سائر أدلته ، فرد الأول والثاني والثالث والخامس ، وسلم بالرابع [3] - حيث أخذ عليه أنه استدل بالقليل النادر ، وهو قطع الهمزة في : ياألله ، و أفألله لأفعلنّ ، وترك الكثير المطرد وهو أن مجيئها موصولة لا يمكن حصر مواضعها لكثرتها ، ثم إن قطع همزة : ياألله ، ليس واجباً ، بل قيل : يا لله ، بحذفها ، إضافة إلى أن القطع شاذ في القياس .

وأما : أفألله ، فالاستغناء بالقطع عن التعويض من حرف الجر قليل .

وأما قول ابن مالك : إنه قد صح أنها همزة قطع ولكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام ، فبين أبو حيان أن مذهب الجمهور [4] أن همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل ، والذي ينبغي أن يصار إليه هو إجراء الشيء على ظاهره في الوضع ، ولا يعدل عن ذلك إلا لمرجح قوي يدل على خلاف الظاهر ، وهذه الهمزة الظاهر أنها همزة وصل ، وحكمها حكم همزات الوصل في غير " أل " .

وأما أنها تقطع في الابتداء فهو من ضرورة التكلم ، وليس ذلك خاصا بهمزة " أل " بل كل همزة وصل إذا ابتدئ بها قطعت .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٥٥ .

(٢) انظر : التذييل ٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

(٣) انظر : التذييل ٣/٢٢٣ ـ ٢٢٥ .

(٤) انظر : التذييل ٣/٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

وأما إبدالها أو تسهيلها إذا تقدمت همزة الاستفهام فذلك لمخافة التباس الخبر بالاستفهام ، وهي تثبت إذا لم يلتبسا ، ولو كانت قطعا لثبتت مع همزة الاستفهام ، ولجاز أن يفصل بينهما بألف كما جاز في همزات القطع ، فهذا كله مما يدل على أنها همزة وصل .

والذي يظهر لي أن احتجاج ابن مالك على كون " أل " حرفاً ثنائياً ، همزته قطع ، بمراجعة الأصل المتروك - وهو قطع الهمزة - في نحو : يا ألله ، وفألله لأفعلن كذا ، احتجاج قوي يدعم رأيه ويقويه ، فهي حجة تفرد بها .

إلا أن الخلاف الحاصل بين النحويين في حقيقة أداة التعريف ؛ لا شك في أنه قوي ، وأن أدلة كل فريق متكافئة مع الفريق الآخر ، مما يجعل الترجيح بينها بعيداً لذا نرى بعض الأئمة كخالد الأزهري [1] والسيوطي [2] أوردا كل الأقوال مع حججها دون ترجيح ، مما يدل على عمق الخلاف وقوة حجة كل فريق ، والله أعلم .

إلا أنه مع ذلك فقد أطال كثير من النحويين : " الكلام في " أل " طولا زائداً على الحد ، واختلافهم فيها لا يجدي شيئاً ، لأنه خلاف لا يؤدي نطقا لفظيا ولا معنى كلامياً ، .... ، والخلاف إذا لم يفد اختلافاً في كيفية تركيب ، أو معنى يعود إلى أقسام الكلام ، ينبغي أن لا يتشاغل به ، ... ، وإنما نتكلم في ذلك على سبيل نقْل أهل هذا الفن ، فإنهم زادوا على قدر الحاجة ، أو على سبيل ما حمّلوه هذه الصناعة مما لا يحتاج إليه " [3].

---

(١) انظر : التصريح ١/١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) انظر : الهمع ١/٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٣) التذييل ٢٢٩ - ٢٣٠ .

٥ - الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً :

قد يقع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، وفي هذه الحالة يشترط أن يكونا تامين لا ناقصين ، والمراد بتمامهما :

أن يكون تعلقهما بالكون العام مؤدياً لمعنى ذي فائدة ، ويحسن السكوت عليه نحو : زيد أمامك ، وعمرو في الدار ، ويكون عاملهما حينئذ محذوفاً .

وأما الناقصان فهما اللذان يكون تعلقهما بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة ، أي : ما لم يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : زيد بك ، وفيك ، أو عنك ، فلا يصح وقوعه خبرا إذ لا فائدة فيه ، فلا بد من ذكر المتعلق به ، نحو : زيد بك واثق ، وفيك راغب ، وعنك معرض ، وهكذا ... [١].

وقد اختلف النحويون في الظرف والمجرور ، أهما الخبر حقيقة أم لا ؟ وذلك على قولين :

الأول : ذهب طائفة من النحويين إلى أنهما الخبر ، ثم اختلفوا في العامل فيهما ، على ثلاثة أقوال :

١- إنه مقدر [٢] ثم قال أبو علي الفارسي وابن جني : إن العامل صار نسياً منسياً [٣]

٢- إنه المبتدأ [٤].

٣- إنه المخالفة ، أي مخالفة الظرف للمبتدأ في الحقيقة ، فإذا قلت :

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٠ - ٣٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨ ، والهمع ١/ ٣٢٠-٣٢١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣ ، ٣١٨ ، والتذييل ٤/ ٤٩ .

(٣) انظر : الهمع ١/ ٣٢٢ . ولم أجده في كتبهما المطبوعة .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٩١ ، ٣٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣ ، ٣١٤ ، والتذييل ٤/ ٥٠ ، والهمع ١/ ٣٢١ .

زيد أخوك ، فالأخ هو زيد ، وإذا قلت : زيد خلفك ، فالخلف ليس زيداً ، فمخالفته له عملت النصب ، وهذا مذهب الكوفيين [1] .

والثاني : ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز [2].

والراجح من هذين القولين القول الثاني ، لأن القول الأول لا يسلم من اعتراض :

أما القول بأن الناصب هو المبتدأ ، فيعترض عليه بأوجه كثيرة ، من أبرزها :

" أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو : زيد خلفَك ، نظير المصدر من نحو : ما أنت إلا سيراً ، في أنه منصوب مغن عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ فوجب أن يكون الظرف كذلك ، إلحاقاً للنظير بالنظير " [3].

وأما القول بأن العامل هو المخالفة ، فيعترض عليه بعدة أوجه ، من أبرزها :

" أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، .... ، ونهارك صائم ، ..... ، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة " [4].

وأما قول أبي علي وابن جني : فضعيف لأنه يؤدي إلى أن يكون الظرف

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٦ ، وابن يعيش ٩١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، والتذييل ٤ / ٥٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١ ، والتذييل ٥٤/٤ ، والهمع ٣٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٥ ، وانظر : التذييل ٤/ ٥٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، وانظر : التذييل ٤/ ٥٣ ـ ٥٤ .

منصوباً بعامل معدوم من كل وجه لفظاً أو تقديراً ، والمعدوم من كل وجه لا يكون عاملا ، وهذا لا نظير له في العربية [1].

وأما المذهب الثالث : وهو مذهب جمهور البصريين ، فهو الراجح ، وعليه فإن تسمية الظرف خبراً على الحقيقة غير صحيح ، وكذا إضافة العمل إليه ، لأنك إذا قلت : زيد في الدار ـ مثلا ـ فالدار ليست من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر المحذوف ونائب عنه ، ويقدر باستقر أو مستقر ، أو نحو ذلك ، وإنما حذف هذا الخبر وأقيم الظرف مقامه إيجازاً ، لِما في الظرف من الدلالة عليه ، وذلك لأن المراد بالاستقرار ونحوه مطلق الاستقرار ، لا استقرار خاص .

وأيضا فإن الظرف والمجرور في غير هذا الباب إما أن يتعلقا بفعل أو شبهه ، فليكن الأمر كذلك في هذا الباب .

ثم إن البصريين اختلفوا : في العامل المقدر أهو فعل أم اسم ؟ على قولين ، وتفصيل هذا لا يعنينا الآن [2].

والحاصل : أن العامل ـ الذي هو الخبر المحذوف ـ لما حذف وأقيم الظرف مُقامه ، صار الظرف هو الخبر في المعاملة ، فنقل الضمير الذي كان في العامل المحذوف إليه ، ثم حذف الاستقرار ـ الخبر ـ " وصار أصلا مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف " [3].

والدليل على ذلك أنه قد ظهر في الشعر للضرورة الشعرية ، كقول الشاعر :

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٢٧/١ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، ٣١٨ ، والتذييل ٤/ ٥٤ ، وتعليق الفرائد ١٠٦/٣ ، والهمع ٣٢١/١ .

(٣) ابن يعيش ٩٠/١ ، وانظر : المغني ٤٤٦/٢ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ ، ٥٠٧ ، ٣/ ٨ .

لك العزُّ إنْ مولاك عزّ ، وإنْ يهُنْ فأنت لدى بُحبُوحة الهُون كائن [1]

فقد جمع بين الظرف وعامله اسم الفاعل " كائن " فدل هذا على أنه العامل فيه ، ولكنه أظهره للضرورة الشعرية .

إلا أن ابن جني [2] قد صرح بجواز إظهاره لكونه أصلا ، والراجح ما تقدم .

هذا ، وهناك عدة مواضع يجب تعلق الظرف فيها بمحذوف ، وهي [3] :

١- الصفة ، كقوله تعالى [4] : ﴿ أوْ كصيّبٍ من السماء ﴾ .

٢- الحال ، كقوله تعالى [5] : ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾ .

٣- الصلة ، كقوله تعالى [6] : ﴿ ومَن عنده لا يستكبرون عن عبادته ﴾ .

والكلام فيها كالكلام على الخبر تماماً .

باب " كان " وأخواتها :

٦- الخلاف في دلالتها على الحدث أو عدمه :

" كان " وأخواتها من نواسخ الجملة الاسمية ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والمتفق على عده من هذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا ، هي : كان ، أصبح ، أضحى ، ظل ، بات ، أمسى ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما انفك ، ما

---

(١) من الطويل ، وقائله غير معروف . بحبوحة الشيء : وسطه . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١ ، والتذييل ٥٨/٤ ، والمغني ٤٤٦/٢ ، والهمع ٣٢١/١ ، والدرر ١٩٠/١ .

(٢) انظر : المغني ٤٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٤٤/١ ، والمنصف من الكلام ١٥٤/٢ ، والدرر ١٩٠/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٩٣/١ ، والمغني ٤٤٥/٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٩ .

(٥) سورة القصص من الآية ٧٩ .

(٦) سورة الأنبياء من الآية ١٩ .

فتيء ، ما دام .

وقد اختلف النحويون في دلالة هذه الأفعال ، أتدل على الحدث [المصدر] أم أنها تدل على الزمان فقط ؟ وترتب على هذا الخلاف اختلافهم في سبب تسميتها ناقصة ، وذلك على ثلاثة مذاهب :

الأول : ذهب طائفة من النحويين إلى أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث - الذي هو المصدر - وإنما الحدث هو الخبر الذي قصد الإخبار به عن اسم هذه الأفعال ، وإنما تفيد هذه الأفعال زمن حصول ذلك الخبر - الحدث - وبناء عليه فإن هذه علة تسميتها ناقصة [1] .

وممن ذهب إلى ذلك : المبرد [2] وابن السراج [3] وأبو علي الفارسي [4] وابن جني [5] والجرجاني [6] والشلوبين [7] وهو ظاهر مذهب سيبويه ، حيث قال : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبدَ الله المقتولَ ، وأنت تريد : كُنْ عبدَ الله المقتولَ ، لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير إلى أحد " [8].

" أي : ليس كالضرب والقِيل الذي يتكلم به أو تدل عليه قرينة ، فَيُغري عليه المخاطب ، ويكتفي بإشارة في فهم ما تريد " [9].

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٠- ٣٤١ ، والتذييل ٤/ ١٣٣ .

(٢) انظر :المقتضب ٣/ ٣٣ ، ٩٧ ، ٤/ ٨٦- ٨٩ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٨٢- ٨٣ .

(٤) انظر : المسائل العسكرية ص ٩٦ ، والبصريات ١/ ٢٣٢ ، والبغداديات ص ١١٣- ١١٦ .

(٥) انظر : اللمع ص ٨٥ .

(٦) انظر : المقتصد ١/ ٣٩٨ ، ٤٠١ .

(٧) انظر : التوطئة ص ٢٢٤ .

(٨) الكتاب ١/ ٢٦٤ .

(٩) التذييل ٤/ ١٣٣ .

والثاني : ذهبت طائفة أخرى - وهو المشهور عند النحويين - إلى أنها تدل على الحدث والزمان معا ، كسائر الأفعال ، وأن الحدث مسند إلى الجملة ، كما كانت " ظننت " - مثلا - مسندة إلى الجملة ، وعلى هذا فإن سبب تسميتها ناقصة : لأنها لا تكتفي بالمرفوع دون المنصوب ، بل لابد منهما معاً [1] .

والثالث : ذهب ابن خروف [2] وابن عصفور [3] إلى أن لها مصادر اشتقت منها ، ولكن هذه المصادر قد رُفض النطق بها ، فهي من الأصول المرفوضة .

قال ابن عصفور : " ... لأن هذه الأفعال قد رُفِضَ أحداثها ، فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف ، .... .

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .

والذي حمَل على ادّعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رُفض النطق بها ، أنها أفعال ، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث ، ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث : أمرهم بها ، وبناء اسم الفاعل منها ، نحو : كن قائما ، وأنا كائن منطلقاً ، والأمر لا يتصور بالزمان ، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان .

فإن قيل : لا تدل على معنى الحدث ، إذْ قد رفض النطق به .

---

(١) انظر : العوامل المائه ص ٢١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٠ - ٣٤١ ، والتذييل ٤/ ٣٣٨ ، والهمع ١/ ٣٦٢ .

(٢) انظر : نسب له ذلك أبو حيان في التذييل ٤/ ١٣٤ ، والسيوطي في الهمع ١/ ٣٦٢ ، والذي في شرح الجمل له ١/ ٤١٥ ، ٤٥٠ أن لها مصادر مستعملة ، لكن لا يصلح توكيدها بها لعدم الفائدة .

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٧٠ .

فالجواب: إن الخبر الذي عُوّض منه يقوم في الدلالة على حركة اسم الفاعل "[1].

والراجح المذهب الثاني - وهو المشهور عند النحويين - وهو أن هذه الأفعال أفعال حقيقية تدل على الحدث وزمانه معا ، وذلك لأمرين :

أحدهما : ما رد به ابن مالك دعوى أصحاب القول الأول ، حيث بين بطلانها من عشرة أوجه [2] وقد ارتضاها النحويون [3] وسأكتفي بذكر أحدها وهو أقواها ، إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب - كما قال أبو حيان [4] - وهو :

" أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها " أنْ " كقوله تعالى [5]: ﴿ إلا أنْ تكونا ملكين ﴾ لأن " أنْ " هذه وما وصلت به في تأويل المصدر .... "[6] .

قال أبو حيان [7] : " وبهذا يرد على من زعم أن المنصوب في قولك : عجبت من كونك قائماً ، حال ، وأن المصدر هو لـ " كان " التامة ، وعلى من زعم أنها لا مصدر لها وأنها لا تدل على الحدث " .

والآخر : وهذا يرد به على أصحاب القول الأول ، والأخير خاصة - وهو أنه لا مصادر لها مستعملة ، وإنما لها مصادر رفض استعمالها - فيرد عليهم بأن

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٧٠

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ - ٣٤٠ .

(٣) انظر : التذييل ٤/ ١٣٥ - ١٣٧ .

(٤) انظر : التذييل ٤/ ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ٢٠ .

(٦) شرح التسهيل ١/ ٣٣٩ .

(٧) التذييل ٤/ ١٣٥ - ١٣٦ .

المصدر قد جاء صريحاً معملا إعمال فعله في قول العرب [1]:

كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى ، وكقول الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير [2]

وقد حكى أبو زيد مصدر " فتئ " مستعملا ، قال [3] : " ما فَتَأتُ أذكره فِتاءً ".

وحكى الأزهري [4] : " وما فتئتُ أذكره أفتَأ فَتْئاً " .

وحكى غيرهما : ظلِلتُ أفعلُ كذا ظُلولا [5]. وبِتُّ أفعل كذا بيتوتة [6]. وقد جاء مصدر " كاد " - وهي من باب " كان " - في قولهم : لا أفعلُ ذلك ولا كَيْداً ، أي : ولا أكاد كيداً [7].

٧ -حذف " كان " مع معموليها :

لحذف " كان " وحدها أو مع معموليها أو حذف أحد هما أربع صور :

أ- حذفها مع اسمها ويبقى الخبر ، وهذا الأكثر ، وذلك بعد " إنْ " و " لو " الشرطيتين .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٩ ، والتذييل ٤/ ١٣٥ ، والهمع ١/ ٣٦٢ .

(٢) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧ ، والتذييل ٤/ ١٣٥ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، والهمع ١/ ٢١٣ .

(٣) كتاب الهمز ص ٢٣ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٩ ، والتذييل ٤/ ١٣٥ ، والارتشاف ٣/ ١١٥٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١٤/ ٣٣٠ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٩ ، والتذييل ٤/ ١٣٥ ، والارتشاف ٣/ ١١٥٩ ، واللسان فتأ ١/ ١٢٠ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٩ ، والتذييل ٤/ ١٣٥ ، واللسان ظلل ١١/ ٤١٥ .

(٦) انظر : التذييل ٤/ ١٣٥ ، واللسان ٢/ ١٦ .

(٧) انظر : المنصف لابن جني ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨ ، و شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٩ ، والتذييل ٤/ ١٣٥ ، واللسان كيد ٣/ ٣٨٣ .

ب- أن تحذف مع الاسم ويبقى الخبر ـ وهذا ضعيف ـ وذلك بعد الحرفين المذكورين .

ج- أن تحذف وحدها ، ويكثر ذلك بعد " أنْ " المصدرية ، ويقل بدونها .

د- أن تحذف مع معموليها ، وهذا ما أقصده هنا .

فإنّ " كان " قد تحذف مع معموليها إذا وقعت بعد " إنْ " الشرطية ، وذلك كما في قولهم : افعل هذا إمّا لا [1] وكقول الراجز [2]:

أمْرَعت الأرض لو انّ مالا لو أنّ نُوقاً لك أو جِمالا

أو ثُلّةً من غَنَمٍ إمّا لا

أراد : إنْ كان لا يكون لك غيرها .

فأما قولهم : افعل هذا إما لا ، فمعناه : افعل هذا إنْ كنت لا تفعل غيره ، فحذفت " كان " مع اسمها وخبرها وعوض عنها " ما " ثم أدغمت في نون " إنْ " لتقارب مخرجيهما . و " لا " المذكورة هي النافية للخبر ، وهو " تفعل " وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره : فافعله [3].

قال ابن يعيش [4]: " وحذفوا الفعل وما يتصل به ، وكثر حتى صار الأصل مهجوراً " .

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، والمقتضب ١٥١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١ ، والتذييل ٢٣٤/٤ .

(٢) غير معروف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١ ، والتذييل ٢٣٤/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨١ ، والهمع ٣٨٦/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/١ ، والدرر ٢٣٦/١ .

(٣) انظر : التصريح ١٩٥/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/١ .

(٤) شرح المفصل ٩٥/١ . وانظر : الأشباه والنظائر ١٥٣/١ .

٨ - حذف الخبر في جملة شرط " لولا " و " لوما " :

" لولا " و " لوما " تستعملان على عدة أوجه ، أبرزها :

١ - الشرطية . ٢- العرض والتحضيض . ٣ - التوبيخ والتنديم .

فإذا كانتا شرطيتين فإنهما تدخلان على جملتين ، الأولى : جملة الشرط وتكون جملة اسمية .

والثانية : جملة جواب الشرط ، ولا تكون إلا فعلية .

وسأبدأ الحديث عن لولا :

أولا : لولا

تدخل لولا الشرطية على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى [١] نحو : لولا زيد لأكرمتك ، أي : لولا زيد موجود . فقد ربط امتناع الإكرام بوجود زيد .

وقد اختُلف في الاسم المرفوع بعدها على أقوال :

أحدها : ذهب سيبويه [٢] وأكثر النحويين [٣] إلى أنه مرفوع بالابتدأ . ثم اختلفوا في خبره :

فقال الجمهور يجب أن يكون كوناً مطلقاً محذوفاً ، وإن كان مقيدا أوجبوا جعله مبتدأ [٤].

---

(١) انظر : المغني ٢٧٢/١ ، والمنصف من الكلام ٦٤/٢ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٣٩/٣ - ١٤٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٧٦/٣ ، ٧٧ ، والجمل في النحو ص ٣١١ ، والإيضاح العضدي ص ٨٥ - ٨٦ ، والمفصل ص ٤٣٢ ، والإنصاف ٧٤/١ ، ورصف المباني ص ٣٦٢ والجنى الداني ص ٥٩٩ ، والمغني ٢٧٣/١ .

(٤) انظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، والجمل ص٣١١ ، ورصف المباني ص ٣٦٢، والجنى الداني ص ٥٩٩ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والتصريح ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ٢٦٣/٢ .

وذهب الرماني ت (٣٨٤ هـ) [١] وابن الشجري ت (٥٤٢ هـ) [٢] والشلوبين ت (٦٤٥ هـ) [٣] وابن مالك [٤] إلى أنه يجوز أن يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه للعلم به ، ويجوز أن يكون كونا مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم دليله ، وإلا جاز ذكره وحذفه ، وهذا هو الصحيح لقيام الأدلة عليه . وليس هذا مقام بسط القول فيها .

والثاني : ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد " لولا " ليس مبتدأ ، ثم اختلفوا :

أ - فقال الكسائي : مرفوع نائب فاعل بفعل مقدر تقديره - في المثال المذكور أولاً - لولا وُجِدَ زيدٌ [٥] .

ب -حكى الفراء عن بعضهم أنه قال : مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل محذوف تقديره : لو لم يوجد [٦] .

ج - ذهب الفراء إلى أنه مرفوع بلولا نفسها أصالة لا لنيابتها ، وذلك لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل المختصة بالأسماء [٧].

---

(١) انظر : الجنى الداني ص٦٠٠ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والهمع ٣٣٧/١ .

(٢) انظر : الأمالي الشجرية ٥١٠/٢ ، والجنى الداني ص ٦٠٠ ، والمغني ٢٧٣/١.

(٣) انظر : المصادر السابقة

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٥٤/١ـ ٣٥٥ ، وشواهد التوضيح ص ٦٥ ـ ٦٧ ، والألفية ص ٢٧ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، و رصف المباني ص٣٦٢ ، والجنى الداني ص ٦٠١ ـ ٦٠٢ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والهمع ٣٣٨/١ .

(٦) انظر : الجنى الداني ص٦٠٢ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والهمع ٣٣٨/١ ، والمنصف من الكلام ٦٤/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٨٧/١ .

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والمنصف من الكلام ٦٤/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١ .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه جمهور النحويين من كون الاسم بعدها مبتدأ هو الراجح ، وذلك لأن الأقوال الأخرى لا تخلو من ضعف ، وبيان ذلك على النحو الآتي :

أما ما ذهب إليه الكسائي من أن المرفوع بعدها بفعل محذوف فقد قال الرضي ت (٦٨٦ هـ) [١] : الظاهر أن لولا عنده مركبة من " لو " الشرطية التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ، و " لا " النافية ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على " لا " على ذلك الاقتضاء ، فمعنى : لولا علي لهلك عمرو - مثلا - لو لم يوجد علي لهلك عمرو ، أي : انتفى انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمرو ، وانتفاء الانتفاء ثبوت . قال الرضي : " وهوقريب من وجه " [٢].

فالرد على هذا أن الظاهر أن " لولا " كلمة بنفسها كما ذهب إليه البصريون ، وذلك لأن الفعل إذا أضمر وجوبا - كما يرى الكسائي - فلا بد من الإتيان بمفسر له وهو معدوم هنا .

وأما حكاية الفراء عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل فيرده - إضافة إلى رده على الكسائي - أنه لو كان الأمر كما ذهبوا إليه لجاز وقوع بعض الألفاظ الملازمة للنفي نحو : " أحد " و " عريب " بعدها ، وهي يعمل فيها النفي ولم يسمع عن العرب مثل ذلك .

وأيضاً فلو كان الأمر كما قالوا لجاز أن يعطف على الاسم بالواو و " لا " لتأكيد النفي ، فتقول - مثلا - : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، وهذا لا يجوز ،

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٠٤/١

فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن النفي قد زال منها ، وأيضا فإن " لا " لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم غالباً إلا مع تكرير لا.

وأما ما ذهب إليه الفراء من أنه مرفوع بلولا أصالة ، وتعليله ذلك باختصاصها بالأسماء ، فيرده أن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما اختص به كالجر في الأسماء ، وقد يخرج لعمل الرفع مع النصب نحو " إن " وأخواتها و " ما " الحجازية وأخواتها ، وأما عمل الرفع فقط فلا نظير له [1].

وعلى ما تبين رجحانه من كون الاسم المرفوع مبتدأ ، فإنه إذا كان خبره كوناً مطلقاً فإنه يجب حذفه ، حتى صار أصلا مرفوضاً ، وذلك لكثرة استعماله [2] . .

ثانياً : لوما

وأما " لوما " فإنها بمنزلة " لولا " نحو : لوما زيد لأكرمتك[3].

وأما بالنسبة للمرفوع بعدها فقد قال عنه خالد الأزهري ت (٩٠٥ هـ) [4]: " ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد " لوما " ولم يبعد مجيئه " .

وقد ذهب المالقي ت (٧٠٢ هـ) [5] إلى أنها لا تأتي إلا للتحضيض فلا تدخل إلا على الأفعال .

ويرد ما ذهب إليه قول الشاعر :

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، والهمع ٣٣٨/١ ، والمنصف من الكلام ٩٦/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ ، ٥٧٣ .

(٣) انظر : المغني ٢٧٦/١ .

(٤) التصريح ٢٦٣/٢ .

(٥) انظر : رصف المباني ص٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

لوما الإصاخةُ للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكِ في رضاك رجاء[1]

وذلك لأنها هنا للتعليق والربط وليست للتحضيض .

٩ - مجيء الخبر جملة غير فعلية في باب " أفعال المقاربة " :

أفعال المقاربة من الأفعال التي تعمل عمل " كان " وأخواتها ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر.

وتسمية هذه الأفعال بهذا الاسم من باب التغليب ، وإلا فحقيقة الأمر أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام :

الأول : ما وضع للدلالة على قرب الخبر ، وهو ستة :

كاد ، وأولى ، وكَرِب - بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح - وأوشك ، وهلَّلَ ، وألمّ .

والثاني : ما وضع للدلالة على شروع المسمى باسمها في خبرها ، وهو كثير ومنه : جعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، ووهبّ ، وطفِق - بكسر الفاء وفتحها - والكسر أشهر ، ويقال : طبِق - بكسر الباء .

والثالث : ما وضع للدلالة على رجاء المتكلم الخبر، وهو عسى ، واخلولق ، وحرى[2].

وهذه هي الأفعال المتفق عليها في هذا الباب ، وهناك أفعال أخرى فيها

---

(١) من الكامل ، وقائله : غير معروف . انظر : المغني ١/ ٢٧٦، والتصريح ٢/ ٢٦٣ وشرح الأشموني ٤/ ٣٥، وروايته : لولا... .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩ ، والارتشاف ٣/ ١٢٢٢ - ١٢٢٣ ، وأوضح المسالك ص٥٣ - ٥٤ .

خلاف بين النحويين [1].

هذا ، وهذه الأفعال تعمل عمل " كان " فترفع الاسم وتنصب الخبر ـ كما ذكرت آنفا ـ ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها مفردا منصوبا ـ كما سأشير إلى ذلك بعد قليل .

إلا أن هذه الأفعال انفردت عن باب كان بوجوب كون أخبارها جملا فعلية فعلها مضارع [2] وذلك كقوله تعالى [3]: ﴿ يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ﴾ وكقوله تعالى [4]: ﴿ وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة﴾ .

إلا أنه قد جاء عن العرب بعض المخالفة لهذه القاعدة ، فقد ورد ما ظاهره وقوع خبر " كاد " و " عسى " مفرداً .

فشاهد " كاد " قول الشاعر :

فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ [5]

وشاهد " عسى " قول الراجز :

أكثرتَ في العذل ملحاً دائما لا تلحني إني عسيتُ صائما [6]

وقالوا في المثل : عسى الغُوَيْرُ أبؤساً [7].

---

(١) انظر : التذييل ٣٢٨/٤ ، والارتشاف ١٢٢٢/٣ ، والهمع ٤١٢/١ .

(٢) انظر : المفصل ص٣٥٧ ، وشرحه لابن يعيش ١١٦/٧ ، ١١٩ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١ ، وأوضح المسالك ص ٥٤ ، والهمع ٤١٦/١ .

(٣) سورة النور من الآية ٣٥ .

(٤) سورة الأعراف من الآية ٢٢.

(٥) من الطويل ، وقائله : تأبط شرا . فَهْم : اسم قبيلته ، آيبا : راجعا . انظر : الديوان ص ٩١ والخصائص ٣٩١/١ ، والإنصاف ٨٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، والخزانة ٣٧٤/٨ .

(٦) قائله : رؤبة بن العجاج . انظر : الديوان ص ١٨٥ ، وابن يعيش ١٤/٧ ، والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ، والخزانة ٣٧٤/٨ ، ٣٧٦ ، ٣١٦/٩ .

(٧) انظر : الأمثال ص٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ـ ٥١ ، ومجمع الأمثال ١٧/٢ .

فأما البيتان فللعلماء فيهما قولان :

أحدهما ـ وهو يعم البيتين ـ أن خبر كاد وعسى قد وقع مفردا منصوبا ـ وهذا نادر ـ وأن هذا يدل على أن أفعال هذا الباب تعمل عمل " كان " وأن هذا من مراجعة الأصول المتروكة [1].

والآخر : لابن هشام ـ وهذا خاص بالبيت الثاني ـ حيث قال : " والحق ..... أن عسى فعل تام خبري ، لا فعل ناقص إنشائي ، يدلك على أنه خبري وقوعه خبراً لـ " إنّ " ، ولا يجوز بالاتفاق : إن زيداً هل قام ، وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب ، وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائما ، فصائما خبر لكان و أنْ والفعل مفعول لعسى ، وسيبويه [2] يجيز حذف أنْ والفعل إذا قويت الدلالة على المحذوف ، ألا ترى أنه قدر في قوله :

من لد شولا [فإلى إتلائها]

من لد أن كانت شولا " [3].

وأما المثل فقد اختلف في ناصب " أبؤسا " فيه على خمسة أقوال :

الأول : ذهب سيبويه والبصريون إلى أن ناصبه عسى ، وأن الخبر جاء هنا مفرداً ، وهذا مما يدل على أن أفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، وأن هذا من مراجعة الأصول ، وهو على حذف مضاف ، أي : ذا أبؤس ، لأن الحدث لا

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣٩١ ، والإنصاف ٢/ ٨٥ ـ ٨٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٧٢ ـ ٩٧٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٤ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٣ ، وشواهد التوضيح ص ٧٩ ، والتذييل ٤/ ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩٥ ، والهمع ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩ ، والخزانة ٨/ ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والدرر ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٣) تخليص الشواهد ص ٣١٤ ـ ٣١٥ ، وانظر : الخزانة ٩/ ٣١٦ ، ٣١٨ ، والدرر ١/ ٢٧١ ، ٢٧٣ .

يكون خبراً عن الجثة [1].

والثاني : ذهب الكوفيون إلى أن الخبر محذوف ، والتقدير : أن يكون أبؤساً ، فيكون أبؤساً منصوباً بكان على تقدير مضاف أيضاً ، أي : أهل ، ونحو ذلك ، وجاز حذف أنْ مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً لقوة الدلالة ، وذلك لكثرة وقوع أنْ بعد مرفوع عسى ، فهو كحذف المصدر مع بقاء معموله [2].

والثالث: أنه منصوب بـ " يصير " محذوفة [3].

والرابع : أنه منصوب على أنه مفعول به ، والتقدير : عسى الغوير يأتي بأبؤس ، ثم حذف الناصب والجار توسعاً [4].

والخامس : وهو أن يقدر " أبؤسا " مفعولا مطلقاً منصوباً بفعل محذوف ، والتقدير : عسى الغوير أن ييأس أبؤسا [5].

وعلى أية حال فإن تخريج هذه الشواهد على شيء من الأوجه المذكورة ـ على رغم ما أُورِدَ على بعض الأقوال ـ لا يخل بما تقرر من أن أخبار أفعال هذا الباب لابد أن تكون جملا فعلية فعلها مضارع ـ إلا ما سمع من مجيء خبر جعل فعلا

---

(١) انظر : الكتاب ٥١/١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، ٧٢ ، وابن يعيش ١٤/٧ ، ١١٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٢/٢ ، والتذييل ٤ /٣٤٣ ، وتخليص الشواهد ص ٣١١ ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٥/١ ، والخزانة ٣٢٠/٩ـ٣٢١ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٣/٢ ، والتذييل ٣٤٣/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣١١ ، والتصريح ٣٠٣/١ـ٣٠٤ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

(٣) انظر : تخليص الشواهد ص ٣١١ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث ٣٩٤/٣ـ٣٩٥ ، والتذييل ٣٤٣/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣١٢ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

(٥) انظر : التذييل ٣٤٣/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣١٢ ، وأوضح المسالك ص ٥٤ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

ماضياً ـ حيث إن ما سمع من مجيء الخبر اسماً مفرداً منصوباً ـ إن قيل إن ذلك مما يبين أصل أخبار أفعال هذا الباب وهو النصب ـ فإن ذلك لا يتعارض مع ما ثبت من كون الأخبار جملا فعلية ، حتى وإن خُرِّج المنصوب على أحد الأوجه التي تقدم ذكرها ، فإن هذا لا يخرج أخبار أفعال هذا الباب عن كونها جملا فعلية فعلها مضارع .

إلا أنه من الواضح أن القول بأن نصب " صائماً " وأبؤساً " على أنه من مراجعة الأصول المهجورة ـ المرفوضة ـ فيه فائدة كبيرة ، وهي بيان عمل هذه الأفعال ، مما مكننا أن نعلم من أي باب هي .

١٠-حذف الخبر في باب " لا " العاملة عمل " إنّ " :

تعمل " لا " عمل " إنّ " إلحاقا بها ، لمشابهتها لها في التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر .

ويشترط لعملها عدة شروط منها : أن يكون اسمها نكرة بإجماع البصريين ، وخالف في هذا الكوفيون ، فأجازوا عملها في بعض المعارف [(١)].

وأما خبرها فإنه يجب تنكيره كذلك ، لأن اسمها نكرة ، وله عدة أحكام ، منها :

حذف هذا الخبر ، وذلك على التفصيل الآتي :

١- ذهب الزمخشري [(٢)] إلى أن أهل الحجاز يحذفونه كثيراً ، ويجوزون إظهاره نحو : لا رجلَ أفضلُ منك ، ولا أحدَ خيرٌ منك .

---

(١) انظر : التذييل ٥/٢٧٨ ، والهمع ١/٤٦٣ .

(٢) انظر : المفصل ص ٥٢ .

وأما بنو تميم فقال إنهم [1]: " لا يثبتونه في كلامهم أصلا " .

٢- وذهب أبو موسى الجزولي [2] إلى أن حذفه ملتزم عندهم بشرط أن يكون غير ظرف . وقد وافقه ابن عصفور في هذا [3] .

وقد تابع ابن يعيش الزمخشري ، فقال عن مذهب بني تميم [4] : " وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر " لا " ألبتة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة ، ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم : لا رجلَ أفضلُ منك : إنّ " أفضل " نعت لـ " رجل " على الموضع ، وكذلك : " خير منك " نعت لـ " أحد " على الموضع " .

٣ - وذهب أبو علي الشلوبين [5] وابن مالك [6] ومن تابعهما [7] إلى أن الخبر في هذا الباب على حالين :

الأول : أ ن يعلم الخبر في هذا الباب بدلالة لفظ سابق أو قرينة حالية ؛ فإنه يكثر حذفه عند الحجازيين ، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أو غير ذلك ، نحو : لا إلهَ إلا اللهُ ، وذلك بإضمار الخبر ، وتقديره : لا إلهَ إلا اللهُ حقٌّ ، أو لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك . وكقولك للمريض : لا بأسَ ، أي : عليك .

---

(١) المفصل ص ٥٢ .

(٢) انظر : المقدمه الجزولية ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٠٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١١٢/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٤١٠/٢ ، والتذييل ٢٤١/٥ .

(٤) شرح المفصل ١٠٧/١ ، وانظر : الأشباه والنظائر ١٥٤/١ .

(٥) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٠٥/٣ ـ ١٠٠٦ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ ـ ٥٣٧ .

(٧) والتذييل ٢٣٩/٥ ـ ٢٤٤ ، وأوضح المسالك ص ٧١ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والهمع ٤٦٩/١

وأما التميميون وكذا الطائيون فيلتزمون حذفه .

والثاني : إن لم يعلم بقرينة قولية ولا حالية ، فإنه لا يجيز حذفه أحد ، فضلا عن أن يوجبه ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم [1] : " لا أحدَ أغيرُ من الله " . فهنا لا يصح حذف الخبر " أغير " لفساد المعنى بحذفه .

والصواب هو ما ذهب إليه أبو علي الشلوبين وابن مالك ومن وافقهما ، وخاصة في الحالة الثانية ، وذلك لأن حذف الخبر من غير دليل لا من لفظ ولا من قرينة حالية ؛ يجعل الكلام لا فائدة فيه ، وقد أجمع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه [2] وعلى هذا فلا يكون الخبر عندهم أصلا مرفوضاً مطلقاً كما نص على ذلك ابن يعيش رحمه الله .

١١ – الاستثناء :

الخلاف في ناصب المستثنى :

اختلف في ناصب المستثنى بـ " إلا " من التام الموجب على تسعة أقوال [3] وسوف أقصر الحديث على أحد هذه الأقوال لأن له مناسبة لهذا البحث ؛ وهو القول بأن الناصب للمستثنى " إلا " بنفسها .

وهذا القول صححه ابن مالك ، واحتج له بحجج كثيرة ، ونسبه إلى سيبويه [4] .

---

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير : سورة الأنعام ، الباب السابع ١٦٩٦/٤ ، والأعراف : الباب الأول ، ١٦٩٩/٤ ، ورواه في صحيحه بلفظ : " لا شيءَ .... " ح٥٢٢٢ ، ورواه مسلم بهذا اللفظ في صحيحه ، كتاب التوبة ، الباب السادس ح ٣٣ ، ٢١١٣/٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٥٣٧/١ ، والتذييل ٥/ ٢٣٩ ، والهمع ٤٧٠/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، والمقتضب ٣٩٠/٤ـ٣٩١ ، ٣٩٦ ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، ٢٤٧ ، وابن يعيش ٧٦/٢ـ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٤/٢ ، ٣٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٢ـ٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/١ ـ ٢٢٧ ، والارتشاف ١٥٠٥/٣ـ١٥٠٦ ، ورصف المباني ص ١٧٦ ، والجنى الداني ٥١٦ ـ ٥١٧ ، والهمع ١٨٨/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥ ، والكتاب ٢/ ٣١٠، ٣٢٦ .

كما نُسِب هذا القول إلى المازني ت (٢٤٩ هـ) والمبرد والزجاج ت (٣١١ هـ) والكوفيين [١].

وقد انتصر ابن مالك لهذا القول بقوة ، واستدل على أنها العاملة النصب في المستثنى هو اختصاصها بالاسم ، ولم تكن كجزء منه ، فوجب لها العمل كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك [٢].

وقد أجاب عن الاعتراضات التي قد تورد عليه بما يلي :

الاعتراض الأول :

يقال كيف حكمت بعمل " إلا " النصب في المستثنى وهي ليست مختصة به ، بل تدخل على الفعل أيضاً، ومعلوم أن الحرف إذا لم يكن مختصاً لم يعمل ؟ فأجاب بقوله : " فإن قيل : قاعدة الدلالة على إلحاق " إلا " بالعوامل إنما هي دعوى اختصاصها بالاسم ؟ قلت : ودخولها على الفعل ليس مانعاً من اختصاصها بالاسم ، لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم ، ولذا قالوا في : نشدتك اللهَ إلا فعلت ، معناه : ما أسألك إلا فعلك "[٣] .

الاعتراض الثاني :

أن " إلا " إذا توسطت بين عامل مفرغ ومعموله أُلغيت وجوبا إذا كان التفريغ محققا ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وجوازا إذا كان مقدرا نحو : ما قام أحد إلا زيدٌ ، فإنه في تقدير : ما قام إلا زيد ، لأن " أحد " مبدل منه ، والمبدل منه غالبا في حكم الساقط ، فكيف يقال إنها عملت النصب في المستثنى ؟

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ٣٩٠ ، والإنصاف ١/ ٢٤٣ ، وأسرار العربية ص ١٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦ ، ورصف المباني ص ١٧٦ ، والجنى الداني ص ١٥٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤ .

فأجاب بقوله :

" قد شبه سيبويه [1] " إلا " في : ما قام إلا زيدٌ بـ " لا " في : لا مرحباً ، لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه في بعض ، فلم تغير منه شيئاً ، فكما لم يلزم من كون " لا " غير عاملة في : لا مرحباً إبطال عملها في : لا مرحباً بك عندنا ، لا يلزم من كون " إلا " غير عاملة في : ما قام إلا زيد إبطال عملها في : ما قاموا إلا زيداً " [2].

الاعتراض الثالث :

إنها لو كانت عاملة لجرّت المستثنى ، لأن الجر هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل .

فأجاب بقوله :

" لا نسلم أن اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة ، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل وهو : جر ، أو نصب لا رفع معه ، فكان النصب أولى بالأربعة لأنه أخف من الجر ، .... ، وأيضاً فإن " إلا " مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار ، فأوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين " [3].

الاعتراض الرابع :

أنها " لو كانت عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلا ، كما يقع بعد " إنّ "

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٦٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧ .

وأخواتها ، والأمر بخلاف ذلك ، قال تعالى [1]: ﴿ ضَلَّ مَن تدعون إلا إياه ﴾ وقد ... قالوا في الاستثناء المنقطع : ما في الأرض أخبث منه إلا إياه " [2] .

فأجاب ابن مالك عن هذا بخمسة أجوبة ، وسأنتخب منها واحداً وهو آخرها ـ لأنه هو المناسب لهذا لبحث والمقصود منه ـ قال :

" الخامس : أن " إلا " تشبه " لا " العاطفة في لزوم التوسط ، وجعْل ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، و " لا " العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا ، فجرَتْ في ذلك مجراها ، ومع ذلك فالمستحق بعد " إلا " النصب على الاستثناء شُبِّه بالمفعول المباشر عامله ، فكان له حظ في الاتصال إذا كان مضمرا ، فنبهوا على ذلك بقول الشاعر :

وما أُبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّكِ ديّارُ [3]

وقول الآخر :

أعوذ برب العرش من فئة بغتْ عليّ فما لي عوض إلاه ناصر [4]

، ..... ، وأيضاً فالمعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار ، .... ، وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف .

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٦٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٥ .

(٣) من البسيط ، وقائله غير معروف رغم كثرة الاستشهاد به . انظر : الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٣/١٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٩ ، ٤٨١ ، والتذييل ٢/٢٣٣ ، والخزانة ٥/٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ .

(٤) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : ابن عقيل ١/٨٩ ، والتصريح ١/ ٩٨ ، والمقاصد النحوية ١/٢٥٥ ، والدرر ١/٨٤ .

فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد " إلا " الاتصال لم يسُغْ لقائلَي البيتين المذكورين أنْ يفعلا ما فعلا ، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المعطوف معه " [1].

وقال أيضاً : " والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد " إلا " الانفصال ، اعتباراً بأن " إلا " غير عاملة ، ومَن حكم على " إلا " بأنها عاملة لم يَعُدّ هذا من الضرورات ، بل جعلَه مراجعة لأصل متروك " [2].

وهذا القول الذي ذهب إليه ابن مالك قد وصفه المرادي (٧٤٩ هـ) بالقوة بالنسبة لباقي الأقوال - مع قولين آخرين معه - [3].

ووصفه السيوطي بذلك أيضاً ، قال بعد سرده لأقوال النحويين في ناصب المستثنى : " ولم يترجح عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف ، وأقواها الثلاثة الأُوَل - ومنها مذهب ابن مالك - والأخير " [4].

وبعدُ ، فإن ابن مالك قد وضع أمامنا تخريجين لما ورد من إيقاع الضمير المتصل بعد " إلا " وهما :

الأول : أنّ ذلك من الضرورات الشعرية .

والآخر : أنّ هذا من مراجعة الأصول المتروكة .

وقد ذكر قبله ابن جني وجها آخر يكون ثالثاً ، وهو : أن ذلك من حمل

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٦ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٥٢ .

(٣) انظر : الجنى الداني ص ٥١٧ .

(٤) الهمع ٢/١٨٨ .

الأصل على الفرع ، فالأصل في الضمير الاتصال ، وانفصاله فرع ، وهذا الصنيع شائع في كلام العرب [1].

والذي يظهر أن الحمل على أن ذلك من مراجعة الأصول المرفوضة ، أو من حمل الأصل على الفرع ؛ أولى من الحمل على الضرورة ، وذلك لأن قيام بعض الضمائر مقام بعض ثابت في كلام العرب ، فيكون في ذلك موافقة لبعض كلام العرب ، بخلاف الضرورة التي هي خروج عن قانون كلام العرب .

١٢ - صيغة التعجب " أَفْعِلْ بكذا ... " !

للتعجب صيغتان قياسيتان :

الأولى : ما أَفْعَلَ كذا ! نحو قوله تعالى [2]: ﴿ فما أَصْبَرَهم على النار ﴾ .

والثانية : أَفْعِلْ بكذا ! نحو قوله تعالى [3]: ﴿ أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ ﴾ .

وقد اختلف النحويون في هاتين الصيغتين من حيث الاسمية والفعلية :

فأما الصيغة الأولى : فذهب البصريون والكسائي إلى أن " أَفْعَلَ " فِعْلٌ بدليل لزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم .

وذهب باقي الكوفيين إلى أنه اسم ، بدليل سماعه مصغراً .

والراجح القول الأول لكون دليله مطرداً ، بخلاف الثاني فدليله شاذ .

وأما الصيغة الثانية : فقد أجمع النحويون على فعلية " أَفْعِلْ " ثم اختلفوا على قولين :

الأول : ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظه الأمر ومعناه التعجب لا الأمر ،

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، والاقتراح ص ١٩٢ ، ٢٠١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٧٥ .

(٣) سورة مريم من الآية ٣٨ .

أي : أنه فعل ماض جاء على صيغة الأمر .

والآخر : ذهب الكوفيون وعدد من النحويين إلى أن لفظه ومعناه الأمر [1].

وقد اعتُرِض على البصريين بأن ما ذهبوا إليه مخالف لقاعدة مقررة ، هي : أن الأصل مطابقة اللفظ للمعنى ، وما ذهبوا إليه مخالف لهذا [2] . فأجابوا عن القاعد بقولهم : " إن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة ، فليكن متروكاً هنا " [3].

ومن تلك الموضع الخارجة عن هذا الأصل : ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في قولهم : سواء عليّ أقمت أم قعدت . ومجيء لفظ النداء بمعنى الاختصاص في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتُها العصابة [4].

" وللكوفيين أن يقولوا : لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل ، فما الذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب بأن الحامل موجود ، وهو : أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب ، فتكون به أكثر كَلَفَاً وضَنَّةً مما إذا لم تتعب في تحصيله ، وباب التعجب موضع المبالغة ، فكان في مخالفة اللفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما ، فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى [5]:

---

(١) انظر : أوضح المسالك ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ١٤٠ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٤٠ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، والأشباه والنظائر ١/ ١٤٠ .

(٥) سورة مريم من الآية ٧٥ .

﴿ فلْيَمْدُدْ له الرحمنُ مدّاً ﴾ وجاء عكس ذلك "[1] .

١٣- " أَفْعَل " التفضيل :

يصاغ " أَفْعَل " التفضيل قياساً على وزن " أَفْعَل " للمذكر ، كقوله تعالى[2] : ﴿ هم أَحْسنُ أثاثاً ورِءْيا﴾ وعلى وزن " فُعْلى " للمؤنث ، كقولك : عائشة ـ رضي الله عنها ـ فُضْلى النساء .

إلا أن هناك صيغتين خرجتا عن وزن " أفعل " وهما : خَيْر ، و شَرّ ، ووجه ذلك أنه " لما كثر استعمال صيغة التفضيل في الخير والشر ؛ اختصروهما فحذفوا الهمزة ، وقالوا في المدح والذم : هو خير من كذا ، وشر من كذا ، ورُفِضَ " أَخْيَر " و " أَشَرّ " إلا فيما ندر "[3] . وعلى هذا صار " أَخْيَر " و" أَشَرّ " هو : " الأصل المرفوض "[4] .

ومن استعمال " أَخْيَر " نادراً قول الراجز :

بلال خيرُ الناس وابن الأخْيَرِ[5]

---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٤٠ .

(٢) سورة مريم من الآية ٧٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٢ ـ ٥٣ .وانظر : شرح الكافية الشافية ٢/١١٢١ ، ١١٢٧ ، وشرح العمدة ٢/٧٦٩ ـ ٧٧٠ .

(٤) المحتسب ٢/٣٤٩ ، وانظر : الكشاف ٤/٤٣٨ .

(٥) نسب لرؤبة في المحتسب ٢/٣٤٩ ، والدر المصون ١٠/١٤٠ ، وليس في ديوانه ، ولكن في الديوان ص ٦٢ بيتا يصلح شاهدا ، وهو قوله :

يا قاسم الخيرات وابن الأخْيَرِ

وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٧ ، والتصريح ٢/١٠١ ، والهمع ٣/٢٨٠ ، والدرر ٢/٥٣٧ .

ومن استعمال " أشَرّ " قراءة مَن قرأ قوله تعالى [1]: ﴿ سيعلمون غداً من الكذّابُ الأَشَرُّ ﴾ .

١٤ - المنصوب على التحذير والإغراء :

أولا ـ المنصوب على التحذير :

تعريفه : هو اسم منصوب معمول لفعل محذوف وجوباً أو جوازاً تقديره : احْذَرْ ، ونحوه [2].

وله ثلاث طرق :

الأولى : أن يذكر المُحَذَّر بلفظ " إيّاك " أو أحد فروعه : إياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، و إياكن ، إما بعطف المحذور منه على إياك وفروعه ، نحو : إياك والأسدَ ، وإما بجره بمن ، نحو : إياك من الإهمال .

والثانية : ذكر المحل المخوف عليه ، ويكون بذكره نائباً عن " إيا " مضافاً إلى كاف خطاب للمحذَّر من غير عطف ولا تكرار ، أو مع العطف ، أو التكرار ، نحو : نفسَك ، أو نفسَك ومالَك ، أو نفسَك نفسَك .

والثالثة : ذكر المحذَّر منه مكرراً أو معطوفاً عليه ، أو بدونهما ، نحو : الأسدَ الأسدَ ، وكقوله تعالى [3]: ﴿ فقال لهم رسول الله ناقةَ الله وسقياها ﴾ ونحو : الأسدَ [4].

والعامل في هذا الباب له حالتان :

---

(١) سورة القمر من الآية ٢٦ ، وهي قراءة أبي قلابة ، وقتادة ، وأبي حيوة . انظر : المحتسب ٢/٣٤٩ ، والبحر ٨/١٨٠ ، والقرطبي ١٧/١٢٢ ـ ١٢٣ .

(٢) انظر : حاشية يس على التصريح ٢/١٩٢ ،

(٣) سورة الشمس الآية ١٣ .

(٤) انظر : التصريح مع حاشية يس ٢/١٩٢ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٣/١٤٢ ـ ١٤٣ ، وضياء السالك ٣/٣٠٨ .

الأولى : وجوب الحذف .

والثانية : جواز الحذف والذكر .

فإذا ذكر المحَذَّرُ بلفظ " إيّا " أو أحد فروعه ، أو ذكر مكررا ، أو عطف عليه ، فإن العامل في هذه الحالة واجب الحذف ، وذلك أنه لما كثر التحذير بلفظ " إيا " جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، وكذا الحال مع العطف ،

لأن العطف كالبدل من اللفظ بالعامل ، وكذا مع التكرار ، لأن التكرار بمنزلة العطف ، وأيضاً لدلالة الحال عليه وظهور معناه [1].

وقد نص ابن يعيش على أنه قد كثر ذلك " حتى لزم الحذف ، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة " [2].

وأما إذا ذكر المحذَّر منه أو المحل المخوف عليه مفردا نحو : الأسدَ ، أو نفسَك ، فإن العامل لا يجب حذفه ، بل يجوز ذلك ويجوز إظهاره ، فتقول : احذَر الأسد أو باعد نفسَك ، ونحو ذلك .

ثانيا : المنصوب على الإغراء :

تعريفه : هو اسم منصوب بفعل مضمر وجوباً أو جوازاً تقديره : الزم ، ونحوه .

وهو كالتحذير في أنه يجب حذف عامله إذا كان المُغْرَى به مكرراً أو معطوفاً ، نحو : أخاك أخاك ، أو : الجدَ والاجتهادَ ، فيكون منصوبا بتقدير : الزم ، ونحوه وجوبا .

فإن كان مفردا جاز الحذف نحو : أخاك ، وجاز الإظهار نحو : الزم أخاك .

---

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٢٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣ ـ ١٣٧٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، والتصريح مع حاشية يس ١٩٢/٢ ، والهمع ١٧/٢ ، ١٨ .

(٢) شرح ابن يعيش ٢٥/٢ .

اسم الفعل :

١٥ - أولا : تعريفه وأقسامه :

هو : " ما ناب عن الفعل معنى وعملا ، وليس فضلة في الكلام ، ولا متأثراً بعامل دخل عليه " [١].

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنه قسمان : مرتجل ، و منقول .

فالمرتجل : ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل ، ولم يوضع في الأصل لشيء ما بل وضع ابتداء اسماً للفعل ، نحو : شتان ، وصَه ، بمعنى : بَعُدَ ، واسكتْ .

والمنقول : ما كان موضوعاً في الأصل لشيء ما ، ثم نقل ذلك إلى اسم الفعل فيكون اسم فعل في ثاني أحواله [٢].

ونقله يكون من عدة أشياء :

١- إما من ظرف ، نحو : أمامك زيداً ، ومكانك ، بمعنى : اثبتْ ، ودونك ، بمعنى : خُذْ .

٢- وإما من جار ومجرور ، نحو : عليك زيدا ، أي : الزمه ، وإليك بمعنى : تَنَحّ .

٣- وإما من مصدر استعمل فعله ، نحو : رويد زيدا ، أي : أمهلْه أو أُهملَ فعله نحو : بَلْه زيدا ، بمعنى : دَعْه [٣].

وقد خالف الرضي في القسم الأول وهو المرتجل ، فقد رأى أنه ليس مرتجلا ، وإنما هو منقول ، وهو على قسمين :

---

(١) شرح كتاب الحدود ص ١٨٠ .

(٢) انظر : شرح كتاب الحدود للفاكهي ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

(٣) انظر : شرح كتاب الحدود للفاكهي ص ١٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٦/٢ ، وأوضح المسالك ص ٢١٤ .

أحدهما : ما يشبه أن يكون مصدراً في الأصل وإن لم يثبت استعماله ، نحو : وشْكان ، وبطآن ، وسرعان ، وشتّان ، فقد رأى أنها كانت مصادر في الأصل ، لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معنى الأفعال عن أصل ، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً ، ولإلحاقها بأخواتها من نحو : رويد ، وبله ، وفِداء .

والآخر : أن بعضها كانت أصواتاً ، ثم نقلت إلى المصادر ، ثم منها إلى أسماء الأفعال ، نحو : صَه ، وَمه ، ودع ، أي : انتعشْ ، وبس ، بمعنى : ارفقْ [1].

ثم قال : " فإذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن : المصادر الأصلية ، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً ، أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور ، فلا تقدح إذاً باعتبار الأصل لا في حدّ الاسم ولا في حد الفعل .

وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر لما ثبت كونه عارضاً بالدليل ، إذْ رُب أصل مرفوض وعارض لازم " [2].

فقوله : " فلا تقدح إذا باعتبار الأصل لا في حد الاسم .... " . بيانه : أن حد الاسم المشهور : كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة [3] وحد الفعل : كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة [4]. فلا تقدح لأن أسماء الأفعال ليس اقترانها بالزمن بوضعها الأول ، وإنما بالوضع الثاني [5] كما تقدم بيانه آنفا .

والذي يظهر لي أن القول بالأصل المرفوض لبعض أسماء الأفعال والأخذ به

---

(١) انظر : شرح الكافية ٦٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ٦٦/٢ ـ ٦٧ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٩/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٩/١ ، ١١ .

أمر لا مانع منه ؛ لأنه يصلح أساساً لبيان حقيقة هذه الألفاظ التي أشكلت على النحويين ، فوقع الخلاف في أصلها وحقيقتها وعملها ومعانيها ، ...إلخ .

١٦ - **ثانيا : بَدَادِ :**

ومما اختلف فيه النحويون " بَدَادِ " في نحو قول الشاعر :

وذكَرْتَ مِن لَبَنِ المُحَلَّقِ شَربةً والخيل تعدو بالصعيد بَدَادِ [١]

١ - فذهب سيبويه [٢] إلى أن " بداد " معدول عن مصدر مؤنث لا عن وصف قال : " فهذا بمنزلة قوله : تعدو بدداً " [٣] ، وعلى هذا يكون المصدر مؤولا بالحال [٤].

وقد وفقه المبرد على ذلك [٥].

٢ - وذهب الأعلم [٦] إلى أنه اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمى التبدد بدّة ، ثم عدلها إلى بداد ، كما سمي البرُّ : بَرَّة .

٣- وذهب ابن يعيش إلى أن المراد بـ " بداد " بددا " بمعنى متبددة ، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل ، كقولهم : عدْل ، بمعنى : عادل ، وغَوْر ، بمعنى : غائر " [٧] .

---

(١) من الكامل ، وقد نسبه سيبويه ٣/٢٧٥ للنابغة الجعدي ، وكذا الأعلم ٢/٣٩، وهو في ديوانه ص ٢٤١ . ونسب لعوف بن الخَرِع في : شرح ابن يعيش ٤/٥٤ ، واللسان ٣/٧٨ ، والخزانة ٦/٣٦٤ . أي : شربت من لبن الإبل الذي عليه وسوم كأمثال الحلق . والصعيد : وجه الأرض . وانظر : الأمالي الشجرية ٢/٣٥٧ ، والخزانة ٦/٣٦٧ ، والدرر ١/٢٥

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٧٥ .

(٣) الكتاب ٣/٢٧٥ .

(٤) انظر : الخزانة ٦/٣٦٣ .

(٥) انظر : المقتضب ٣/٣٦٨ ، ٣٧١ .

(٦) انظر : تحصيل عين الذهب ٢/٣٩ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٤/٥٤ .

ثم قال : " والتحقيق فيه أنه اسم لمصدر مؤنث معرفة ، كأنه : البدّة ، وإن كان لا يتكلم به ، كأنه أصل مرفوض "[1] .

٤ - وذهب الرضي[2] إلى أنه وصف مؤنث معدول عن متبددة ، أي : متفرقة ، فهو حال[3] .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الرضي هو الراجح ، وذلك لأمرين :

الأول : أنه جعله وصفاً معدولا .

والآخر : أنه جعله نكرة .

والأصل في الحال أن تكون وصفا " مشتقة " نكرة ، ولا تجيء من المعرفة إلا نادراً ، مع تأويلها بالنكرة .

وعلى هذا يكون ما ذهب إليه ابن يعيش من أنه " بداد " اسم لمصدر مؤنث معرفة كأنه البدة ـ وإن كان لا يتكلم به كأنه أصل مرفوض ـ مرجوحاً .

وكذا المذهب الأول والثاني ، فإنه يضعفهما القول بأن " بداد " مصدر ، أو معدول عن مصدر .

١٧- ما لا ينصرف :

أولا : توطئة :

تعريفه :

اختلف في تعريفه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف على قولين :

" فقيل : هو المسلوب منه التنوين ، بناء على أن الصرف ما في الاسم من

---

(١) شرح المفصل ٥٤/٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٧٨/٢ .

(٣) انظر : الخزانة ٣٦٣/٦ .

الصوت ، أخْذاً من الصريف ، وهو الصوت الضعيف .

وقيل : هو المسلوب منه التنوين والجر معاً ، بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري "[1] .

وحكم ما لا ينصرف أنه لا ينون ولا يجر بالكسرة .

وما لا ينصرف نوعان :

أ- ما يمتنع صرفه لعلة واحدة تقوم مقام علتين .

ب- ما يمتنع لعلتين من علل تسع .

ومن هذه العلل :

المنع من الصرف للتعريف [العلمية] ووزن الفعل .

ويشترط في وزن الفعل المعتبر مانعاً من الصرف ثلاثة شروط :

١- أن يكون الوزن إما خاصاً بالفعل ، بحيث لا يوجد في غيره إلا في علم أعجمي معَرّب ، أو يوجد نادراً في الاسم ، نحو ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول ، مثل : دُئِل ـ اسماً لقبيلة ـ .

وإما أن يكون الفعل أولى بهذا الوزن لكونه غالباً فيه ، أو لكونه مبدوءاً بزيادة تدل في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم على معنى [2] .

٢- أن تكون بنية الوزن لازمة ، فإن لم يلزم الفعل وزنا واحدا لم يُمْنَع ، نحو : " امرؤ " إذا سُمي به فصار علماً ، فإنه في الرفع " امرؤ " فهو نظير : اكتُب ـ الأمر من كتَبَ ـ وفي النصب : امرأ ، فهو نظير : اعْلَمْ ـ الأمر من علِمَ ـ وفي الجر : امرئ ، نظير : اضْرِبْ ـ الأمر من ضرَبَ ـ فلم يلزم وزناً واحداً في

---

(١) الهمع ١/ ٨٥ .

(٢) انظر : التصريح ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، والهمع ١/ ١٠٤ .

الأحوال الثلاثة ، وهذا لا يمنع من الصرف لعدم اللزوم [1].

٣ - أن يكون الوزن باقياً على الهيئة التي تخص الفعل ، أو تغلب عليه ، فإن تغيرت الهيئة بما يلغي الوزن صرف ، نحو : قِيْلَ ، و : رُدَّ ، فإنهما في الأصل على وزن : فُعِل ، وهو وزن يخص الفعل ، لكنها زالت من اللفظ ، فصار النطق بـ : قِيْلَ ، و : رُدَّ كالنطق بـ : فِيْل ، وبُرْد ، فلم يعتد بكونهما في الأصل على وزن : فُعِلَ ، وذلك لرفض أصله - وهو استعماله - فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه [2].

ثانياً : الخلاف في " أَلْبُب " [3] - عَلَماً - ونحوه :

إذا سُمي بـ " ألبب " ونحوه مما تغيرت هيئته ، فقد اختلف فيه على قولين :

الأول : ذهب الأخفش [4] إلى أنه يصرف ، وذلك لفقد شرطه - وهو الشرط الثالث المذكور آنفا - فهو قد باين الفعل بفك إدغامه ، فهو الآن على وزن : أَنْصُر أو أَكْتُب ، والمضارع الذي على وزنه يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، نحو : أَشُدّ ، وأَعُدّ [5].

والآخر : ذهب سيبويه [6] إلى أنه يمنع من الصرف .

---

(١) انظر : شرح العمدة ٨٥٩/٢ ، والتصريح ٢/ ٢٢٠ - ٢٢١ ، والهمع ١٠٥/١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٦٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣ ، وشرح العمدة ٨٥٩/٢

(٣) جمع لُبّ ، وهو : العقل ، وهذا الجمع قليل ، والأكثر أن يجمع على ألباب . انظر : الصحاح ٢١٦/١ ، واللسان ٧٣٠/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣ ، وشرح العمدة ٨٦٠/٢ ، والارتشاف ٨٦٢/٢ ، وأوضح المسالك ص ٢٢٥ ، والتصريح ٢٢١/٢ .

(٥) انظر : ضياء السالك ٣٧٤/٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١٩٥/٣ .

والراجح مذهب سيبويه ، وقد صححه ابن مالك [1] ووافقه النحويون [2] من بعده ، وذلك لما يأتي :

١- أن تغيير هيئة " ألبب" لا يكون مانعاً من اعتبار الوزن ، لأن الفك رجوع إلى أصل متروك وهو الفك ، فهو بذلك نظير ما حقه الإعلال ولم يعل نحو : " اسْتحْوذ " حيث إن قياسه أن يعل فيقال : استحاذ ، ومعلوم أن تصحيح استحوذ ونحوه لا يمنع من اعتبار الوزن بإجماع النحويين ، لأن تصحيحه منبه على أصل مرفوض في نحو : استقام ، وهو : استقْوَمَ .

فكذلك الفك في ألبب لا يمنع من اعتبار الوزن أيضاً .

٢ - أن الفك يقع في الأفعال أكثر من الأسماء ، فقد قالوا في التعجب : أَشْدِدْ بكذا ! ففكوا الدالين المدغمتين لزوماً ، وقالوا في الأمر والجزم : اردُدْ ، ولم يردد ، ففكوا جوازاً .

٣ - أنهم وإن كانوا قد فكوا أفعالا شذت في القياس ، وفصحت في الاستعمال ، نحو : ضَبِبَ يضْبَب ، وضَبُب يَضْبُب [3] وقالوا : أَلِلَ السّقاءُ يأْلَل [4] ولِحِحَت العين تَلْحَح [5] إلا أن الفك فيها حالة لم يخرج بها الفعل إلى شبه بعض الأسماء ، كما خرج : قُولَ ، و رُدِدَ ، حين قيل فيهما : قَيل ، و رُدَّ .

ومع ذلك فإن حال : ألبب ، ويألل ، و يضبب ، ونحوها حال منبه على

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣ ـ ١٤٦٥ ، وشرح العمدة ٢/ ٨٦٠ ـ ٨٦١ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ص ٢٢٥ ، وشفاء العليل ٢/ ٨٩٧ ، والتصريح ٢/ ٢٢١ ، والهمع ١/ ١٠٦ ، وحاشية الصبان ٣/ ١٩٨ .

(٣) يقال : ضبب البلد ، أي : كثر ضبابه . انظر : الصحاح ضبب ١/ ١٦٧ ، واللسان ضبب ١/ ٥٣٩

(٤) أي : تغيرت رائحته .انظر : الصحاح ألل ٤/ ١٦٢٦ ، واللسان ألل ١١/ ٢٥ .

(٥) أي : لزقت أجفانها . انظر : الصحاح لحح ١/ ٤٠٠ ، واللسان لحح ٢/ ٥٧٧ .

الأصل المتروك ، نحو : أكفّ ، ويشمّ ، ونحوهما ، وهو : الفك ، فلم يوجب ذلك عدم اعتبار وزن الفعل .

٤ - أنه لا يلزم الرجوع إلى قياس الإدغام ، فيقال : ألبّ ، كما لايلزم في التسمية بـ " استحوذ " إلى قياس الإعلال فيقال : استحاذ .

لكن لو سُمي بـ " يردد " من قولنا : لم يردد ، لرجع الإدغام ، لأن الفك كان متسببا عن الجزم ، وقد زال السبب بالتسمية ، فيزول المتسبَب .

وليس لفك " ألبب " وتصحيح " استحوذ "سبب فيزولان به ،وإنما جيء بهما قبل التسمية تنبيها على الأصل المرفوض في : أكفّ ، واستقام ، ونحوهما ـ كما تقدم الإشارة إليه آنفاً ـ وذلك مطلوب بعد التسمية ، فوجب التسوية .

إعراب الفعل :

١٨- أولا : رفع المضارع :

اختلف النحويون في رافع المضارع على أقوال :

١- ذهب الفراء ـ وتبعه أكثر الكوفيين ـ إلى أن عامل الرفع في المضارع هو تجرده من الناصب والجازم [١] .

٢- وذهب الكسائي إلى أن الرافع له حروف المضارعة التي في أوله ، حيث إن أصل المضارع الماضي أو المصدر ، ولم يكن فيهما هذا الرفع ، فلما أدخلت أحرف المضارعة في أوله حدث الرفع بحدوثها [٢] .

٣- وذهب البصريون إلى أن ارتفاعه إنما هو بوقوعه موقعا يصح أن يقع فيه الاسم ، فقولك ـ مثلا ـ : زيد يقوم ، مثل : زيد قائم ، فوقع

(١) انظر : علل النحو ص ١٨٨ ، والإنصاف ٢/ ٨٣، وأسرار العربية ص ٤٨ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧.

(٢) انظر : علل النحو ص ١٨٨ ، والإنصاف ٢/ ٨٣، وأسرار العربية ص ٤٨ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٨.

" يقوم " موقع " قائم " فعلى هذا يكون رافع المضارع عندهم معنويا[1].

وقد أورد الكوفيون عليهم أن الخبر في باب أفعال المقاربة شرطه أن يكون مضارعا ، نحو : كاد زيد يقوم ، وهذا المضارع لا يقع موقع الاسم ![2].

فأجابوا بأن الأصل : كاد زيد قائماً ، ولذلك رده الشاعر إلى الأصل المرفوض في الضرورة[3] في قوله :

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئبا وكم مثلِها فارقتها وهي تصفر[4]

والذي يظهر لي أن الراجح مذهب الفراء ومن معه ، وذلك لضعف المذهبين الآخرين ، وبيان ذلك :

أ - أما ما ذهب إليه الكسائي فيرده أمور ، منها : أنه لو كانت الزوائد التي في أوله عاملة للرفع لم يجز أن يُنصب أو يجزم إذا دخلته عوامل النصب والجزم وهي موجودة فيه ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون مرفوعاً ومنصوباً أو مجزوماً في آن واحد ، وهذا محال[5].

ب - وأما ما ذهب إليه جمهور البصريين فيرده أن مذهبهم منتقض بنحو قولنا : هلاّ تفعل ، وسوف تفعل ، فإن المضارع فيها مرفوع ، وليس حالاً محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض والتنفيس[6].

---

(١) انظر : علل النحو ص ١٨٧ ، والإنصاف ٢/٨٣ ، وأسرار العربية ص ٤٨ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢/ ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/٨٣ ، ٨٤ ـ ٨٦ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧ ، والدرر ١/٢٧٣.

(٤) تقدم الحديث عليه في المسألة ٩ .

(٥) انظر : علل النحو ص ١٨٨ ، والإنصاف ٢/٨٥ ، وأسرار العربية ص ٤٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩ ـ ١٥٢٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٤ ـ ٦٦٥ ، وأوضح المسالك ص ٢٢٩ ، والتصريح ٢/٢٢٩ ، وشرح الأشموني ٣/٢٠٩ .

١٩ - ثانياً : نصبه :

أ - ينصب المضارع بعدة أحرف ، هي : أنْ ، ولن ، وكي ، وإذن .

وسيكون الحديث في هذا المقام عن " كي " ، فأقول :

للنحويين في " كي " ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها حرف جر دائماً ، وهو مذهب الأخفش [١] .

الثاني : أنها حرف ناصب للمضارع دائما ، وهو مذهب الكوفيين[٢].

الثالث : التفصيل ، فتكون حرف جر وحرف نصب ، فإن دخلت عليها اللام لفظا أو تقديراً فهي ناصبة ، وإن لم تدخل عليها اللام احتملت الأمرين ، وهو مذهب جمهور البصريين [٣] .

ب - الخلاف في حكم إظهار " أنْ " المصدرية بعد " لكي " :

اختلف النحويون في ذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار " أنْ " بعد لكي ، نحو : جئت لكي أنْ تكرمني ، فتكون " كي " هي الناصبة للفعل ، و " أنْ " توكيد لها ، ولا عمل لها .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب في المثال المذكور اللام ، و كي و أن توكيد لها [٤] .

وقد احتجوا على ذلك بقول الشاعر :

---

(١) انظر : الجنى الداني ص ٢٦٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٩٩/٢ ، وابن يعيش ١٤/٩ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٦/٣ ـ ٧ ، والمقتضب ٩/٢ ، ورصف المباني ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ ، والجنى ص ٢٦٣ ، والمغني ١٨٢/١ .

(٤) انظر : الإنصاف ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ١٦/٩ .

أردت لكيما أنْ تطيرَ بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع [1]

وبقول الشاعر :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرَ وتخدعا [2]

والثاني : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار " أنْ " بعدها بحال [3].

قال ابن يعيش : " ولا يظهر " أنْ " بعدها [أي : كي] في الكلام ، لأنه من الأصول المرفوضة ، وقد جاء ذلك في الشعر ، ومنه بيت جميل [المذكور آنفاً] " [4].

وقال أيضا : " ودخول " أن " بعد " كي" إذا كانت حرف جر ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة " [5].

والذي يظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، وذلك لقوة دليلهم وتعليلهم ، وبيان ذلك :

أ - يرد مذهب الأخفش أنها لو كانت حرف جر للتعليل لَما صح دخول حرف التعليل عليها ، كقوله تعالى [6] : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ . وأما ما سمع من دخول

---

(١) من الطويل ، وقائله غير معروف . شناً : القربة الخَلَق ، بيداء : البيداء الفلاة التي يبيد كل من يدخلها ، بلقع : قفْر . انظر : ابن يعيش ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، والمغني ١٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، والخزانة ١٦/١ ، ٤٨٤/٨ ـ ٤٨٧ .

(٢) من الطويل ، وهو لجميل بثينة ، انظر : الديوان ص ١٢٥ ، وابن يعيش ١٤/٩ ، ورصف المباني ص ٢٩٢ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، والمغني ١٨٣/١ ، والدرر ٢/ ٩ ـ ١٠.

(٣) انظر : الكتاب ٦/٣ ـ ٧ ، وعلل النحو ص ١٩١ ـ ١٩٢ ، والإنصاف ١٠٧/٢ ، وأسرار العربية ص ٢٩٠ ـ ٢٩١

(٤) شرح المفصل ١٦/٩

(٥) شرح المفصل ١٦/٩ .

(٦) سورة الحديد من الآية ٢٣ .

حرف جر على مثله فهو شاذ ؛ فلا يخرّج الفصيح المقيس على الشاذ [1].

ب - يرد مذهب الكوفيين أنها لو كانت ناصبة للمضارع دائما لم تدخل على الاسم الصريح ؛ وهو اسم الاستفهام في قولهم : كيمه ؟ بمعنى : لِمه ؟ والهاء للسكت ، ولم تحذف ألف "ما" الاستفهامية ، وهي لا تحذف مع حرف الجر [2].

فبان بهذا أن الراجح مذهب البصريين وهو : التفصيل ؛ فإن وجدت اللام قبل "كي" لفظاً أو تقديراً فهي الناصبة بنفسها ؛ وإلا احتمل أن تكون هي الناصبة ، أو أن المضمرة وجوباً .

وبناء على هذا فإن مجيء "أن" ظاهرة في ما سمع من الشعر من مراجعة الأصول المرفوضة ، والله أعلم .

العدد :

٢٠ - العدد "اثنان" :

من المعلوم أنه إذا أريد عد شيء فإنه لا بد من أن يضم إلى اسم العدد ما يدل على نوع المعدود ؛ وذلك ليفيد المقدار والنوع .

ولكن الأمر يختلف في العددين "واحد" و "اثنان" .

أما واحد فقالوا فيه مثلا : رجل ، وفرس ، ولم يقولوا : واحد رجل ، وواحد فرس ، لأنه قد اجتمع في "رجل" معرفة النوع والعدد معاً ، فلم يعد

---

(١) انظر : ابن يعيش ١٥/٩ ، والمغني ١٨٢/١ .

(٢) انظر : رصف المباني ص ٢٩١ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وحاشية الدسوقي ١٩٥/١ ، والمنصف من الكلام ١٥/٢ .

هناك حاجة لاسم العدد مع اسم النوع .

وأما " اثنان " : فكذلك ، فإذا ثنيت قلت : رجلان ، وفرسان ، فقد اجتمع النوع والعدد أيضاً ، لأن التثنية لا تكون إلا مع سلامة لفظ المفرد من التغيير ، فاستغنوا بدلالته على ما يريدون عن أن يشفعوه بغيره من أسماء الأجناس .

وأما ثلاثة وأربعة فصاعداً ، فإذا قلت : ثلاثة رجال ، أربعة رجال .... ، فإنه لم يجتمع في " ثلاثة " وما بعدها من الأعداد العدد والنوع معاً ، بل العدد فقط ، فافتقر العدد إذاً إلى أن يضم إليه ما يدل على نوع المعدود ، فيكون تفسيراً ـ تمييزاً ـ له ، فيقال : ثلاثة رجال ، أربعة رجال ... ، إما منصوباً ، أو مضافاً إليه .

هذا ، وقد كان قياس الواحد والاثنين أن يضاف كل واحد منهما إلى ما بعده من الأنواع المعدودة ، فيقال : واحد رجل ، واثنا رجلين ، لكن لما أمكن أن يذكر النوع باسمه كرجل ، ورجلين ، فيجتمع فيه العدد والنوع ، لم يكن هناك حاجة لذكر الأمرين : النوع والعدد معاً .

وأما الجمع فإنّ ذكر الأمرين فيه لازم ، لأنه غير محصور ولا موقوف فيه على عدده المعين غالبا [1] .

هذا ، وقد نص النحويون على أن ذكر العدد " اثنان " والنوع معاً لا يكون إلا في الشعر [2] ثم تفاوتت تفسيراتهم لذلك على قولين :

---

(١) انظر : المقتضب ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦ ، والمفصل ص ٢٧٦ ، وابن يعيش ١٨/٦ ، والإيضاح العضدي ٦٠٧/١ ـ ٦٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٦/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح العضدي ٦٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/٢ ـ ٣٩٦ ، والهمع ٢٧٠/٢

١ - ذهب المبرد [١] والزمخشري [٢] وابن يعيش [٣] إلى أن ذلك إنما جاز في الشعر - دون النثر - لأنه الأصل ، لأن التثنية جمعٌ ، من حيث هي ضم شيء إلى شيء ، فيكون ذلك من مراجعة الأصول المرفوضة ، كقول الراجز :

كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل [٤]

وكان القياس أن يقول : حنظلتان .

٢ - ذهب الخليل وسيبويه [٥] إلى أن ذلك إنما جاز لأنه على تقدير : ثنتان من الحنظل ، لأن الحنظل اسم جنس يقع على القليل والكثير .

والذي يظهر لي أن الأول هو الراجح ، لأنه أخصر وأجود ، وذلك للاستغناء عن التمييز بالنص على المفرد والمثنى ، وعلى هذا يكون ما ورد من ذكر تمييز اثنين من مراجعة الأصول المرفوضة .

٢١ - " مائة " في : ثلاثمائة إلى تسعمائة :

حق مميز الثلاثة إلى العشرة إذا كان غير المائة إن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة ، نحو : ثلاثة أفلس ، و ﴿ سبعة أَبْحُرٍ ﴾ [٦] .

وأما إن كان " المائة " فقد اتفق النحويون على أن حقه الإفراد ، فيقال :

---

(١) انظر : المقتضب ١٥٦/٢ .

(٢) انظر : المفصل ص ٢٦٧ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٨/٦ .

(٤) نسب لخطام المجاشعي ، وإلى جندل بن المثنى ، وإلى سلمى الهذلية ، وإلى شماء الهذلية وإلى بعض السعديين . ظرف عجوز : الوعاء الذي تضع فيه متاعها . انظر : الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، والمفصل ص ٢٦٧ ، وابن يعيش ١٨/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٢ ، والتصريح ٢٧٠/٢ ، والخزانة ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩

(٥) انظر : الكتاب ٥٦٨/٣ - ٥٦٩ ، ٦٢٤ ، وتحصيل عين الذهب ١٧٧/٢ ، ٢٠٢

(٦) سورة لقمان من الآية ٢٧ .

ثلاثمائة ، أربعمائة ، .... ، تسعمائة ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال في جمعه في نحو قول الشاعر :

ثلاثُ مئين للملوك وفَى بها ردائي وجلّتْ عن وجوه الأهاتم [1]

وقول الآخر :

ثلاث مئين قد مررن كواملا وها أنا هذا أرتجي مر أربع [2]

١- ذهب أكثر النحويين إلى أن ذلك خاص بالشعر ، فيكون من الضرورات الشاذة [3] .

٢- ذهب عدد من النحويين كابن عصفور [4] وابن مالك [5] وابن عقيل [6] إلى أن القياس يقتضي جمع المائة ، فيقال : ثلاث مئين ، أو مئات ، فعلى هذا يكون إفراده هو الأكثر ، وجمعه قليل ، كما في البيتين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، قال : " وأما ثلثمائة إلى تسعمائة ، فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بعشرين ، وأحَدَ

---

(١) من الطويل ، وقائله : الفرزدق . الأهاتم : بنو الأهتم بن سنان ، سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب ، والهتم : كسر الثنايا من أصلها . انظر : الديوان ٨٥٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٢ ، وشح الكافية الشافية ١٦٦٨/٣ ، والخزانة ٣٧٠/٧ ، وروايته في الديوان : فدى لسيوف من تميم وفى بها .....

(٢) من الطويل ، وقائله : ابن حمحمة الدوسي ، واسمه : كعب أو عمر ، قال صاحب " المعمرين " ص ٢٢ : يقال إنه عاش أربعمائة سنة غير عشر سنين . انظر : المقتضب ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٣/٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١٥٣/٢ ، والتصريح ٢٧٢/٢

(٤) انظر : شرح الجمل ١٣١/٢.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٩٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٨/٣ ، وشرح العمدة ص ٥١٧ ـ ٥١٨ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٥/٣ ، ٣٠٦ .

عشَرَ ، حيث جعلوا ما يُبيَّنُ به العدد واحداً ، ... " [1].

٣- ذهب الزمخشري [2] وابن يعيش [3] إلى أن القياس أيضاً جمع المائة ، لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، وعليه فإن إفراد المائة شاذ في القياس ، لكنه في الاستعمال كثير مطرد .

وعلى هذا يكون ما جاء في الشعر من جمع المائة على القياس ، وهو من مراجعة الأصول المرفوضة ، قال ابن يعيش : " لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة ، قال الشاعر : ..... " [4] وذكر البيتين السابقين .

والذي يظهر لي أن الراجح هو المذهب الأخير ، فهو قول وسط بين القولين السابقين ، وذلك لظهور علته ، وذلك أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى الجمع كما هو معلوم ، لذا كان إفراد المائة شاذاً في القياس ، لكنه في الاستعمال كثير مطرد ، وهذا نظائره كثيرة ، من نحو تصحيح : استحوذ ، و" رجاء بن حَيْوَة " والقياس : استحاذ ، وحَيَة .

وعلى هذا فإن ما جاء في الشعر من جمع المائة فإنما هو على القياس ، ويكون الحكم عليه بأنه من مراجعة الأصول المرفوضة المهجورة أولى من الحكم عليه بالضرورة أو الشذوذ أو القلة في الاستعمال ، والله أعلم .

* * *

(١) الكتاب ٢٠٩/٢ .

(٢) انظر : المفصل ص ٢٦٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢١/٦ - ٢٣ .

(٤) شرح المفصل ٢٣/٦ ، وانظر : إتحاف فضلاء البشر ٢١٢/٢ .

الخاتمة :

وختاماً فلعل حقيقة هذا الموضوع قد اتضحت بعد هذا التطواف في أرجاء هذا الموضوع البكر - فيما أحسب - ولست أزعم في نهاية هذا البحث أنني قد أوفيته حقه ، ولكن حسبي أنني قد بذلت فيه جهدي ، مما أدى إلى كشف النقاب بصورة أكبر عن هذا الموضوع ذي الفوائد المتعددة ، والتي رأينا قدرا حسنا منها في ثناياه ، حيث إن له صلة قوية بقضية مهمة من قضايا النحو ، وهي قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاؤه الرئيسة ، من عامل ومعمول ، ونوع العمل ، وحالات بعض العوامل من حيث الذكر ، والحذف ، وحالات بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول ، أو بعض أحواله كالإفراد والتثنية والجمع ، إضافة إلى بيان الأصل الذي كانت عليه بنية بعض الألفاظ ، حيث جرى استعمال العرب بخلاف ذلك غالباً ، ثم يعودون إليه في بعض المواطن ، إلى غير ذلك من الفوائد والنتائج التي يمكن أن أشير إلى أهمها فيما يأتي :

١- أن هذا الموضوع لم يكن غفلا تماماً، بل قد أشار إليه كثير من النحويين ، حيث بلغ ما نصوا عليه إحدى وعشرين مسألة - فيما تمكنت من جمعه - ولكن تلك الإشارات لم تكن كافيه ، ولعل هذه الدراسة قد عرضته بالصورة المناسبة .

٢- ظهر لي أنه ليس القول بالأصل المرفوض راجحاً في كل مسألة ، بل بلغ عدد المسائل التي ترجح فيها لدي ذلك ست عشرة مسالة ، والتي لم يترجح فيها ذلك خمس مسائل .

٣- أن العرب إنما تركوا بعض الأصول كراهية للتطويل ، وطلباً للاختصار ، كما في " المسألة الأولى ، والثانية ، والخامسة ، والثامنة ،

والعاشرة والرابعة عشرة ، والعشرين " .

٤- أن في القول بالأصول المرفوضة تعضيداً لقول القائل بذلك ، وتفرداً بحجة ترجح قوله غالباً ، كما في " المسألة الثالثة ، والرابعة " مثلا .

٥- تبين من خلال دراسة الأصول المرفوضة أن " كان " وأخواتها تدل على الحدث [المصدر] على الصحيح ، لا أنه لا دلالة لها على الحدث أصلا أو أن لها مصادر رفض النطق بها ؛ كما في " المسألة السادسة " .

٦- أنه قد عُلم من خلال مجيء الخبر مفرداً منصوباً في باب أفعال المقاربة ، والحكم على ذلك بأنه من مراجعة الأصول المرفوضة ، من أي باب هي ؟ فذلك الباب باب " كان " وأخواتها ، وذلك في " المسألة التاسعة " .

٧- أن في القول بالأصول المرفوضة تقوية للقول بأن ناصب المستثنى هو " إلا " كما في " المسألة الحادية عشرة " .

٨- أن الأصل مطابقة اللفظ للمعنى ، ولكن هذا الأصل قد يترك لأغراض كالمبالغة والتأكيد على أهمية أمر ما ، كما في " المسألة الثانية عشرة " .

٩- أن في القول بالأصول المرفوضة بياناً يمكن الاستئناس به في معرفة أصل أسماء الأفعال ، كما في " المسألة الخامسة عشرة " .

١٠- أن تغير هيئة الفعل " أَلْبَب " ونحوه - إذا سمي به وكان علماً - بفك إدغامه ، لا يكون مانعاً من اعتبار الوزن للمنع من الصرف ، لأن الفك رجوع إلى أصل متروك وهو الفك ، فهو بذلك نظير ما حقه الإعلال ولم يعل ، نحو : " استحوذ " حيث إن قياسه أن يعل فيقال : استحاذ ، ومعلوم أن تصحيح استحوذ ونحوه لا يمنع من اعتبار الوزن مانعا من الصرف بإجماع النحويين ، لأن تصحيحه منبه على أصل مرفوض في

نحو : استقام ، وهو : استقوم ، كما في " المسألة السابعة عشرة " وص (٢) من البحث .

١١- أن استدلال جمهور البصريين على أن المضارع إنما أعرب لحلوله محل الاسم بظهور الخبر مفرداً منصوباً في باب أفعال المقاربة ؛ وأن ذلك من مراجعة الأصول المرفوضة ، استدلال مرجوح ، وذلك لانتقاضه بنحو : هلاّ تفعلُ ، وسوف تفعل ، لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ، كما في " المسألة الثامنة عشرة " .

١٢- أن قياس الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن تضاف إلى الجمع ، لذا كان إفراد المائة إذا أضيفت إليها شاذاً في القياس ، لكنه في الاستعمال كثير مطرد ، لذا فإن الحكم على ما جاء في الشعر من جمع المائة بأنه من مراجعة الأصول المرفوضة هو الصحيح ، لأنه هو القياس ، فيكون ذلك أولى من الحكم عليه بأنه ضرورة أو شذوذ ، كما في " المسألة الحادية والعشرين " .

١٣- أنه إذا اجتمع الحكم بالقول بمراجعة الأصول المرفوضة والحكم بالضرورة الشعرية أو الشذوذ ؛ فتقديم القول بمراجعة الأصول المرفوضة أولى ، لأن فيه حكما بمراجعة أصل القاعدة ، وأما القول بالضرورة أو الشذوذ فهو حكم بخرم القاعدة والخروج عليها ، والله أعلم .

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١- **القرآن الكريم** .

٢- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر** ، تأليف / الشيخ أحمد محمد البنا ، ت : د/ شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ

٣- **ارتشاف الضرب من كلام العرب** ، لأبي حيان ، ت : د / رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .

٤- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** ، للقسطلاني ، وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٦ ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣٠٤ هـ .

٥- **أسرار العربية** ، للأنباري ، ت : د / فخر الدين قباوة ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥ م .

٦- **الأشباه والنظائر في النحو** ، للسيوطي ، ت : عبد الإله نبهان وآخرين ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق .

٧- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، ت : د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .

٨- **إعراب القرآن للنحاس** ، ت : د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .

٩- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، للسيوطي - ومعه الإصباح في شرح الاقتراح ، تأليف : د / محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م .

١٠- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها** ، إعداد وإخراج : دار ابن خزيمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

١١- **أمالي ابن الشجري** ، ت : د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١٢- **الأمثال**، لابن سلام ، ت / عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث دمشق، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .

١٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، للأنباري ، اعتنى به / حسن حمد ، إشراف : د / أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .

١٤- **أوضح المسالك** ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب : بغية السالك ، تأليف / عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز .

١٥- **الإيضاح العضدي** ، لأبي علي الفارسي ، ت : د / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ .

١٦- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، ت : د / موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي .

١٧- **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، وبهامشه : النهر الماد من البحر المحيط ، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي ، درر الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .

١٨- **البسيط في شرح الجمل** ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، ت : د / عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ .

١٩- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة الدينوري ، شرحه ونشره / السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية .

٢٠- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، للعكبري ، ت ، د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

٢١- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، بهامش الكتاب لسيبويه ، للأعلم الشنتمري ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، ط ١ ، ١٣١٧ هـ .

٢٢- **تحفة الغريب** ، للدماميني ، بهامش حاشية الشمني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) المطبعة البهية بمصر .

٢٣- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاري ، ت : د / عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

٢٤- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ، لأبي حيان ، ت : أ ، د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .

٢٥- **التصريح بمضمون التوضيح** ، لخالد الأزهري ، دار الفكر .

٢٦- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، للدماميني ، ت : د / محمد المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .

٢٧- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)** ت / عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

٢٨- **التوطئة** ، للشلوبيني ، ت : د / يوسف المطوع ، جامعة الكويت .

٢٩- **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، ت / يعقوب عبد النبي ، مراجعة الأستاذ / محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة .

٣٠- **الجمل في النحو** ، للزجاجي ، ت : د / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .

٣١- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، ت : د / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

٣٢- **الجنى الداني** ، للمرادي ، ت : د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .

٣٣- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، ملتزم الطبع والنشر / عبد الحميد أحمد حنفي مصر .

٣٤- **حاشية يس على التصريح** ، دار الفكر .

٣٥- **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، ت : د / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط ٤ ، ١٤١٨ هـ .

٣٦- **الخصائص** ، لابن جني ، ت / محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٧- **الدرر اللوامع** ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، عناية / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .

٣٨- **الدر المصون** ، للسمين الحلبي ، ت : د / أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

٣٩- **درة الغواص في أوهام الخواص** ، للحريري ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار

الفكر العربي .

٤٠- **ديوان تأبط شرا** ، جمع وتحقيق وشرح / علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .

٤١- **ديوان جرير** ، ت : نعمان أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ ، بدون تاريخ .

٤٢- **ديوان جميل بثينة** ، ت : د / حسين نصار ، مصر .

٤٣- **ديوان رؤبة بن العجاج** ، تصحيح وترتيب / وليم بن الورد ، ١٩٠٣ م .

٤٤- **ديوان الفرزدق** ، شرح أبي بكر البطليوسي ، عناية / عبدالله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مط الصاوي ، مصر ، ط ١ ، ١٣٥٤ هـ .

٤٥- **ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة** ، جمع وتحقيق : د / حنا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

٤٦- **ديوان النابغة الجعدي - رضي الله عنه - = شعر النابغة الجعدي** ، ت / عبد العزيز رباح المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .

٤٧- **رصف المباني** ، للمالقي ، ت : د / أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .

٤٨- **السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، ت : د / شوقي ضيف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

٤٩- **سنن الترمذي (الجامع الصغير)** تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر .

٥٠- **سنن ابن ماجه** ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .

٥١- **سنن النسائي** ، اعتنى به / عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ .

٥٢- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، للبغدادي ، ت : د / محمد علي الريح هاشم ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، دار الفكر ، القاهرة ، مط الفجالة الجديدة .

٥٣- **شرح الألفية** ، للأشموني مع حاشية الصبان ، عناية / مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر .

٥٤- **شرح الألفية** ، لابن الناظم ، ت : د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار

الجيل ، بيروت ،

٥٥- **شرح التسهيل لابن مالك** ، ت : د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .

٥٦- **شرح الجمل** ، لابن خروف ، ت : د / سلوى محمد عرب ، طبع جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .

٥٧- **شرح الجمل** ، لابن عصفور ، عناية / فواز الشّعار ، إشراف : د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

٥٨- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، مكتبة الحياة ، بيروت .

٥٩- **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك** ، وعليه أضواء على الشرح ، تأليف / عاصم بهجت البيطار ، وعبد الفتاح الغندور ، وحسن عبده الريس ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .

٦٠- **شرح عمدة الحافظ** ، لابن مالك ، ت / عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .

٦١- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، ت : د / عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط ، ١٤٠٢ هـ .

٦٢- **شرح الكافية في النحو** ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ .

٦٣- شرح كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي ، ت : د / المتولي رمضان الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ .

٦٤- **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .

٦٥- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، للشلوبين ، ت : د / تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .

٦٦- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، للسلسيلي ، ت : د / الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

٦٧- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، لابن مالك ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٨- **الصحاح** ، للجوهري ، ت / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ١ (القاهرة) ١٣٦٧ هـ ، ط ٢ (بيروت) ١٣٩٩ هـ .

٦٩- **صحيح البخاري** ، ت : د / مصطفى البغا ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٧٠- **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور ، ت / السيد إبراهيم محمد ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

٧١- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ، تأليف / محمد عبد العزيز النجار ، الورشة العربية للتجليد الفني ، الجمالية .

٧٢- **العوامل المائة النحوية** ، للجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأزهري ، ت : د / البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط ٢ .

٧٣- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ، لابن حجر ، عناية / محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، وراجعه / قصي محب الدين الخطيب ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

٧٤- **الكتاب** ، لسيبويه ، ت / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .

٧٥- **كتاب الهمز** ، لأبي زيد الأنصاري ، نشره : لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩١٠ م .

٧٦- **الكشاف** ، للزمخشري ، اعتني به / مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي .

٧٧- **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ .

٧٨- **اللمع في العربية** ، لابن جني ، ت / حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ ، ١٩٨٥ م .

٧٩- **المؤتلف والمختلف** ، للآمدي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ ، ١٩٦٠ م .

٨٠- **مجمع الأمثال** ، للميداني ، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط : السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ .

٨١- **المحتسب** ، لابن جني ، ت / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .

٨٢- **مختصر في شواذ القرآن** ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٨٣- **المسائل البصريات** ، للفارسي ، ت : د / محمد الشاطر أحمد محمد ، القاهرة ، مط المدني ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .

٨٤- **المسائل البغداديات** ، للفارسي ، ت / صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مط العاني بغداد .

٨٥- **المسائل العسكرية** ، للفارسي ، ت : د / محمد الشاطر أحمد ، مط : المدني ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ .

٨٦- **معاني القرآن** ، للأخفش ، ت : د / عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط ٥ ، ١٤٠٥ هـ .

٨٧- **معاني القرآن** ، للفراء ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٥٥ م.

٨٨- **المعمرون والوصايا** ، لأبي حاتم السجستاني ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨١ هـ ، ١٩٦١ م .

٨٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام ، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .

٩٠- **المفصل في صنعة الإعراب** ، للزمخشري ، اعتنى به / علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

٩١- **المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى)** للعيني ، ـ بهامش خزانة الأدب ـ ط ١ ، المطبعة المنيرية ببولاق .

٩٢- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، للجرجاني ، ت : د / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٢ م .

٩٣- **المقتضب** ، للمبرد ، ت : د / محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم ،الكتب .

٩٤- **المقدمة الجزولية في النحو** ، للجزولي ، ت : د / شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه

: د / حامد نيل ، و د / فتحي محمد جمعة ، مط أم القرى ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .

٩٥- **المقرب** ، ومعه مُثُل المقرب ، لابن عصفور ، ت / عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

٩٦- **المنصف** ، لابن جني ، ت / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله الأمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ .

٩٧- **المنصف من الكلام على مغني** ابن هشام ، للشمني ، المطبعة البهية بمصر .

٩٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن الأثير ، ت / طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية .

٩٩- **هشام بن معاوية الضرير ، حياته ، آرائه ، منهجه** ، تأليف : أ د / تركي بن سهو العتيبي ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .

١٠٠- **همع الهوامع** ، للسيوطي ، ت / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .

* * *